

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٥

الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠
في تاريخ المنظمة البالغ ٥٢ عاما التي يحظى فيها الأمين العام بهذا الشرف.

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستتناول الجمعية العامة أولا هذا الصباح، وفقا للمقرر المتخذ في جلستها العامة الرابعة المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، البند ١٠ من جدول الأعمال المعنون "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة"، لتستمع الى عرض موجز من الأمين العام لتقريره السنوي.

أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدي الرئيس، أتقدم إليكم بتهنئتي على انتخابكم لهذا المنصب الهام، الذي أصبح كذلك، من باب أولى، بسبب المداولات ذات الأهمية التي ستوجهون من خلالها هذه الجمعية.

وأشعر بالامتنان لإتاحة الفرصة لي لكي أتحدث في الجلسة الافتتاحية للمناقشة العامة. وهذه هي المرة الأولى

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي مجال حفظ السلام، جرى تحرك هام فيما بين مجموعة من البلدان باتجاه تشكيل فرقة احتياطية على درجة عالية من الاستعداد في إطار اتفاقات الأمم المتحدة القائمة. وهذه الفرقة ستمكّن المنظمة من معالجة الأزمات قبل أن تتحول إلى حلقات متصاعدة من العنف.

واستجابة لطلبات أكثر تواترا من الدول الأعضاء، قمنا بتوسيع برامجنا لدعم الحكم السليم، والتحول الديمقراطي، وتقوية القدرة الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان.

ويقر تقريرني السنوي أيضا بوجود أوضاع مخيبة للآمال. وتبقى فوائد العولمة الاقتصادية في غاية التركيز بدرجة لا تفيد الأغلبية العظمى من البلدان النامية، لا سيما مع استمرار المساعدة الإنمائية الرسمية في الانخفاض.

وهناك حاجة إلى أشكال جديدة من التعاون تقترن فيها الزيادات الكبيرة في المساعدة بتخفيف انتقائي لعبء الديون، وباستراتيجيات للوصول إلى الأسواق والاستثمار. ويتعين أن تتاح الفرصة لجميع المجتمعات، بما في ذلك المجتمعات المهمشة حاليا بفعل قوى العولمة، لكي تصبح مشاركة بفعالية في الاقتصاد الدولي الجديد.

والإنجازات في ميدان نزع السلاح لم تشمل بعد المخزونات النووية المتبقية، كما لم تكبح انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، بما في ذلك الصراعات التي يُعهد للأمم المتحدة بحلها. والقصد من إدارة نزع السلاح وتنظيم الأسلحة التي اقترحت إنشائها هو دعم قدرة الأمم المتحدة على متابعة تحقيق هذه الأهداف.

وعلاوة على ذلك، أصبح السكان المدنيون في عدد متزايد من الصراعات أهدافا صريحة لمقاتلي الفصائل، وجرت إعاقة البعثات الإنسانية، ومنعت الوصول إلى أماكن معينة وتعرضت لهجمات.

وأصبح العنف ضد المرأة أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا، بصرف النظر عن الاختلاف في الجغرافيا أو الثقافة أو الثروة.

ويتعين أن نمحو هذه الوصمات الكريهة من لوحة الحياة المعاصرة.

إن وجودي هنا اليوم يعبر عن الأهمية التي تعلقونها على المقترحات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة التي تقدمت بها إلى الدول الأعضاء في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧. فلندع هذه الجمعية تُعرف بجمعية الإصلاح. ولندعها تذكّر بالوقت الذي جمعنا فيه جميعا قواما وانتهزنا الفرص التي هيأها العهد الجديد لإنعاش أمننا المتحدة - هذه الأداة الفريدة والعالمية من أجل العمل المتضافر سعيا إلى تحسين حال البشرية.

قبل أن أنتقل إلى مسألة الإصلاح، دعوني أقول بضع كلمات حول العمل الجاري في المنظمة والتحديات التي تواجهها وأطرح عدة مسائل تثير قلقا دوليا شديدا وتحتاج إلى اهتمام عاجل.

في تقريرني السنوي الذي نُشر مؤخرا، وصفت نفسي بأنني متفائل بحذر بشأن الحالة الإجمالية للأمم المتحدة اليوم.

إن التقدم المحرز في السنة الماضية يشمل اعتماد "خطة للتنمية" تعبر عن توافق جديد في الآراء بشأن توجيه أنشطتنا في هذا الميدان ذي الأهمية الحاسمة. كما يشمل إنجازات رئيسية في ميدان نزع السلاح، لا سيما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعملية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، التي أيدتها بقوة.

وختاماً، ليس بوسع المجتمع الدولي سوى أن ينظر باهتمام بالغ إلى ما تواجهه عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية من تهديدات متصاعدة. ونحن نناشد جميع الجهات أن تتخذ القرارات الشجاعة المطلوبة لاستعادة الثقة المتبادلة وإعادة تكريس جهودها لتحقيق السلام الدائم.

أنتقل الآن إلى المسألة المدرجة في جدول أعمالكم وهي على وجه التأكيد أهم المسائل بالنسبة لمستقبل دور منظمتنا: التحدي الخاص بالإصلاح.

لقد تقدمت إليكم بمقترحات مفصلة في هذه القاعة منذ ما يزيد عن شهرين، في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧. وإني لأمل أن نكون قد توصلنا، عند انتهاء هذه الدورة بعد أكثر من شهرين من الآن، إلى توافق في الآراء وأن يكون باستطاعتنا أن نبدأ عملية التنفيذ. واسمحوا لي بأن أعيد بإيجاز الأهداف الرئيسية والسمات الأساسية للعملية.

ما هي الأهداف التي ترمي إليها الإصلاحات؟ إننا نصبو إلى وجود أمم متحدة تتمكن من العمل بمزيد من وحدة الهدف، والتماسك في الجهود والسرعة في الاستجابة سعياً إلى تحقيق السلام والتقدم؛ وإلى أمم متحدة تتمكن من التركيز على أولوياتها؛ وإلى أمم متحدة تعمل على تمكين الحكومات والشعوب على السواء من أن تحقق الأهداف من خلال التعاون الذي قد لا تستطيع تحقيقها بدونه؛ أمم متحدة تعبر عن أسمى ما تصبو إليه البشرية من طموحات أخلاقية حتى وهي تقدم المنافع العملية للرجال والنساء والأطفال في المدن والقرى حول العالم.

ونحن نصبو إلى أمم متحدة تعترف بمجتمع مدني عالمي متين البنين بدرجة أكبر وأن تدخل في شراكة معه، في الوقت الذي تساعد فيه على التخلص من العناصر غير الحضارية، مثل تجار المخدرات، والمجرمين، والإرهابيين؛ أمم متحدة تنظر بود إلى التغيير، ليس تغييراً لمجرد تحقيق مصالحها ولكن تغيير يتيح لنا أن نفعل المزيد بالقيام بعملنا بشكل أفضل.

فمن أجل من نسعى لتحقيق هذه الأهداف؟ إننا نسعى إلى تحقيقها من أجل من هم في أشد الحاجة إلى أمم متحدة متجددة ومعاد تنشيطها لأنهم يفتقدون القوة والثروة اللازمتين لتشكيل البيئة الدولية لصالحهم. ونحن

لقد أوضحنا الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة - ريو + ٥ - أن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ كان ضئيلاً. ويتعين أن نقوم بعمل أفضل في كيوتو في كانون الأول/ ديسمبر، وأن نؤمن التزامات ملزمة قانوناً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة التي نعرف أنها تسبب الاحترار العالمي.

وأوجه انتباهكم أيضاً إلى مجالات عديدة موضع قلق حالياً قد تودون تناولها خلال هذه المناقشة.

فمنذ أن توليت منصبتي في كانون الثاني/يناير، اتخذت مبادرات ترمي إلى البدء في عمليات سلام أو إحياؤها، في حالات صراع عديدة، ظل حل البعض منها صعب المنال. ولتحقيق هذه الغاية، قمت بتعيين ممثلين خاصين للصحراء الغربية، وقبرص، وتيمور الشرقية، ومنطقة البحيرات الكبرى بوسط أفريقيا، والصومال، وأفغانستان. وقد يتحقق تقدم مفاجئ في الصحراء الغربية، وتومض علامات الأمل في أماكن أخرى.

وفي أفغانستان، وبالرغم من بذل أفضل جهودنا، فإن الأطراف تواصل شن حرب أهلية وحشية وغير ذات جدوى، مع وقوع خسائر مدنية كبيرة. ومن المطلوب تجديد الالتزام من جانب الأطراف الإقليمية والدولية لتلافي المزيد من سفك الدماء ووقوع أزمة إنسانية ذات أبعاد فادحة.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، وبالرغم من الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لا تزال توجد جوانب من الإرث المرير، مثل التعصب والعنف. وأحث بلدان المنطقة على السير في طريق السلام والديمقراطية والمصالحة وإعادة البناء، مع الاحترام التام لحقوق الإنسان وأحثها على العمل مع المجتمع الدولي من أجل مساعدة جهودها واستمرارها.

وفي البوسنة، يتوجب على المجتمع الدولي أن يكون على استعداد لتدعيم المكاسب التي تحققت ومنع الارتداد إلى الأحوال التي استلزمت تدخله. ولا بد أن نكفل أن استثماراتنا الجماعية - العسكرية والسياسية والمالية - لم تذهب هباءً. وسيقتضي القيام بذلك الصبر والمثابرة من جميع المعنيين.

التزاماتكم القانونية: أن تصفوا ما عليكم من متأخرات، وأن تسددوا الأنصبة المقررة عليكم في المستقبل بالكامل وفي حينها دون شروط.

وأطلب إليكم جميعاً أن تتحركوا على وجه السرعة للنظر في مجموعة الإصلاحات المتكاملة المعروضة عليكم، وذلك بهدف التوصل إلى توافق سياسي في الآراء وإقرار الميزانية قبل انتهاء هذه الدورة. ونحن نعيش يوماً جديداً، وهو يتطلب أسلوباً جديداً. لذا، فلنجعل هذه الجمعية جمعية الإصلاح. لقد حان الوقت لإعادة تخيل دور الأمم المتحدة، وإعطائه حياة جديدة من أجل القرن الجديد.

لقد تعهدت، عندما أصدرت خطتي للإصلاح، بأن أضيّق الفجوة بين الطموحات والإنجازات في الأمم المتحدة. وأقول لكم اليوم إنه يجب علينا أن نتحرك لسد فجوة أخرى: الفجوة بين العبارات الخطابية والواقع في عالمنا المشترك. ونحتاج، لسد تلك الفجوة، إلى أفعال أداة ممكنة للمداولات الجماعية والعمل المتضافر. والأمم المتحدة تستطيع أن تكون تلك الأداة، على النحو المتوخى تماماً في الميثاق؛ شريطة أن نعمل وأن نعمل الآن. هذه هي فرصتنا. ويجب ألا ندعها تفلت من أيدينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام جداً.

لقد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال.

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة، أود أن أذكر الأعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر، بأنه ينبغي عدم الإعراب عن التهائن داخل قاعة الجمعية العامة، بعد إلقاء الخطب.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن أذكر الأعضاء أيضاً بمقرر آخر اتخذته الجمعية في الجلسة نفسها، ويقضي بأنه ينبغي للمتكلمين في المناقشة العامة أن يغادروا قاعة

نسعى لهذه الأهداف من أجل الصالح العام العالمي. ونسعى إليها لصالح مستقبل المنظمة نفسها.

فما هي الطريقة التي نقترحها لإنجاز تلك الأهداف؟ عن طريق ترشيد وتبسيط ما نقوم به من عمليات في المقر وفي الميدان. وعن طريق خلق هياكل إدارية جديدة تتيح لنا أن نعمل كفريق واحد داخل وعبر مجالات الأنشطة المتنوعة التي نقوم بها. وعن طريق تشجيع ثقافة مؤسسية جديدة تشدد على الامتياز في الترويج للصالح الجماعي. وعن طريق تعزيز المساواة المستحقة للدول الأعضاء وتحقيق ما تحتاجه الأمانة العامة من مرونة.

ونحن نعتزم إنجاز هذه الأهداف بالترويج في جميع الأوقات لما تحتاجه أشد المجتمعات حرماناً بيننا من احتياجات خاصة من خلال إنشاء فريق الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب جديد للتمويل الإنمائي، ونظام جديد للتبرعات المعلنة لسنوات متعددة لصالح التعاون من أجل التنمية، وتحقيق عائد إنمائي من الوفورات الإدارية، ومن خلال تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خصوصاً في مجال الحوار حول السياسات الاقتصادية الكلية.

وما برح الزخم يتزايد منذ أن أعلنت في ١٦ تموز/يوليه مجموعة إصلاحات متكاملة. فالتقارير الصحفية التي ترد في جميع أرجاء العالم كانت مشجعة. وأعربت الحكومات، فرادي وجماعات، عن تأييدها لها. وتتصل بنا منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل متزايد التواتر للعمل معنا ولتقديم المساعدة إلينا.

ومنحة البليون دولار السخية بشكل غير عادي التي لم يسبق لها مثيل على مدار التاريخ والتي قدمها السيد تيد تيرنر إلى ما تقوم به الأمم المتحدة من عمل في الميادين الإنمائية والبيئية والإنسانية لـهي أبرز تعبير عن هذه العلاقة الجديدة والمبشرة بالأمل.

وختاماً، أتوقع تماماً أن أتمكن قبل نهاية هذه السنة التقويمية من تنفيذ ما يدخل في نطاق صلاحياتي من تدابير إصلاحية.

والآن أطلب إليكم أيها الدول الأعضاء أن تبدأوا العمل. وأطلب إلى بعضكم أداء ما تفرضه عليكم

تغير مسار الأحداث في البلدان وفي السيناريو الدولي وتفتح آفاقا جديدة وتعطي الأمل لشعوب العالم، ستتحرك حيث ليس بوسع البعض ألا يظل جامدا.

إن السفير غزالي والأمين العام كوفي عنان قاما، بطريقة ما، بإحياء قيادة مؤسسي الأمم المتحدة. ولقد أظهرنا نفس المثالية في تحديد الأهداف كما أظهرنا برغماتية في تنفيذها. كما يرجع الفضل إلى قيادة رجال مثل داغ همرشولد ورجل الدولة البرازيلي أوزوالدو أرنا، إذ أن تلك القيادة قادت الأمم المتحدة في كثير من الأحيان إلى دور حاسم باعتبارها عاملا باعثا على التغيير في العلاقات الدولية.

وهذا النوع من القيادة منح العالم محفلا ليس له مثيل في التاريخ ومسرحا للتفاوض وقوة سياسية لصالح السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لم تتمكن دائما من منع الصراعات أو ردعها فإنها بكل تأكيد قللت من وقوعها وتحاشت بعض أخطر أثارها. ولهذا السبب ما فتئت الأمم المتحدة مرجعا إلزاميا، ومبعث أمل وقوة أخلاقية بالنسبة للرأي العام العالمي.

ونحن نشهد اليوم بعث هذه القيادة، ونشعر بآثارها عن طريق تغيير بارز في قلب منظمنا وروحها. هناك مزيد من التفاؤل. وهناك مزيد من الحافز بين المندوبين والموظفين. وهناك مزيد من الأمل من جانب العديد من الحكومات. ثمة مناخ جديد من الأمل يحيط بالأمم المتحدة. وهذا شيء ينبغي أن نغذي ونعززه - شيء ينبغي أن نجعله يتخلل في الجماهير من أجل تجديد ثقة المجتمع الدولي بمنظمنا.

إن جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين حافل ويكشف عن استمرار تشعب المصالح وصراعات المصالح العديدة التي تحرك العلاقات الدولية في زماننا. والدينامية الدولية الجديدة تتألف من قوى دافعة ثلاث: أولا، التحديث والانفتاح السياسي والاقتصادي في معظم البلدان؛ وثانيا التكامل الاقتصادي في سياقات إقليمية، مع ما في ذلك من منافع سياسية وأمنية عديدة؛ وثالثا تدويل الاقتصاد على الصعيد العالمي.

وهذه القوة الدافعة تتجه إلى إحلال ودعم وتوطيد السلم والأمن الدوليين. وهي تستند إلى الثقة والتفاهم وينبغي أن تسمح لنا بأن نزهده وأن نحقق النتائج المادية والروحية المنشودة. فالتكامل الاقتصادي يشكل على نحو

الجمعية بعد الإدلاء ببياناتهم من الحجرة GA-200 الكائنة خلف المنصة، قبل أن يعودوا إلى مقاعدتهم.

كما أود أن أذكر الممثلين بأن قائمة المتكلمين ستقفل يوم الأربعاء الموافق ٢٤ أيلول/سبتمبر، الساعة ١٨/٠٠، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة. واسمحوا لي أن أطلب من الوفود أن تتكرم بتقديم تقديرات بمدد بياناتها على نحو دقيق قدر الإمكان. وهذا سيسهل عمل الأمانة العامة.

والآن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة، وزير العلاقات الخارجية في البرازيل، معالي السيد لويز فيليب لامبريا.

السيد لامبريا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الوفد البرازيلي، أود أن أهنئكم، زميلي العزيز، هينادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين. والبرازيل تعيش فيها جالية هامة نشطة من أصل أوكراني. لذلك نحن البرازيليين نشعر بالسرور البالغ إذ نرى هذه الدورة يترأسها أبن مرموق من أوكرانيا، البلد الصديق لنا.

وأود أن أعرب عن تقديري للممثل الدائم لماليزيا، السفير غزالي اسماعيل، على الطريقة التي أدار بها أعمال الدورة الحادية والخمسين. وقد مهدت الرئاسة الدينامية للسفير غزالي السبيل، عن طريق مشاورات مستفيضة، إلى الاقتراح الابداعي الشامل لدفع عملية إصلاح مجلس الأمن.

كما أود أن أشيد بأميننا العام الجديد، السيد كوفي عنان، الذي أختير للإشراف على التحديات السياسية والإدارية لعملية التحديث. وهو يعتبر محط آمال لها ما يبررها من جانب المجتمع الدولي، في وقت صعب من حياة منظمنا.

ونحن نرحب باقتراحات الأمين العام من أجل الإصلاح والتعزيز المؤسسي باعتبارهما مؤشرا للحياة المتجددة في الأمم المتحدة. ولا شك أن هذه المقترحات، فضلا عن إسهام السفير غزالي، جديدة بالاهتمام الكبير في الجمعية العامة وفي المشاورات الموازية. ولسوف تساعد في تدعيم روح جديدة تلهم منظمنا. وهذه الروح الجديدة نطلق عليها القيادة أي القوة الدافعة للتاريخ التي

لقد قطعنا أشواطاً واسعة في المجالات ذات الاهتمام وتلك التي تتزايد فيها الرؤية. إن نزع السلاح، وبشكل أكثر تحديداً الجهود الرامية إلى إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، يستحوذ بشكل متزايد على اهتمام المجتمع الدولي. واليوم، يمكننا أن نتكلم عن منجزات هامة، مثل التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والاستعداد، المعرب عنه في مؤتمر أوسلو، من جانب أغلبية ساحقة بتقديم تعهدات قوية بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وفي هاتين الحالتين، تسعى البرازيل إلى إضافة جهودها إلى جهود المجتمع الدولي. وقد كان هذا هو الموضوع الرئيسي لقرار الرئيس فرناندو انريك كارديسو بعرض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الكونغرس في بلدي للموافقة عليها. وبوسع البرازيل، بل ينبغي عليها، أن تقدم إسهاماً إضافياً لنزع السلاح النووي. إننا نريد أن نلعب دوراً بناءً في المناقشات في إطار التمديد لأجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي أكثر معاهدات نزع السلاح عالمية. ويعد هذا أيضاً مبدءاً توجيهياً لمشاركتنا في مؤتمر أوسلو وفي عملية أوتاوا. والبرازيل تؤيد بقوة منع استخدام الألغام البرية في جميع أشكال الصراعات.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لمساعدة البلدان الفقيرة التي مزقتها الحرب. إن تلك البلدان تعاني من الآثار السيئة والمطولة للألغام الأرضية التي زرعت في أراضيها بشكل غير مسؤول. وإن منع الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإزالتها ينبغي أن يصبح التزاماً فعالاً على جانب المجتمع الدولي. إن هذه مسألة أخلاقيات، وهي مسألة احترام أبسط مبادئ القانون الإنساني. ويحدونا الأمل أن تلقى الاتفاقية الدولية التي اتفق عليها في أوسلو والتعهدات الهامة التي تكرسها قبولاً عالمياً.

هذه الاتجاهات الإيجابية قد تؤدي إلى انطباع بأن الأمم المتحدة لم تعد مطلوبة كما كانت قبل ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ عاماً؛ وهو انطباع خاطئ. فنحن لا نزال عرضة لتأثيرات عوامل التحلل؛ وبعضها - للأسف - نتاج فرعي لتيارات عالمية جديدة، مثل التهميش في داخل الدولة وبين الدول، والجريمة العابرة للحدود، وتضارب الاهتمامات والمصالح التي تجد متنفساً لها في العنف والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً.

متزايد الحصن العظيم للسلم والأمن الدوليين. وينبغي التأكيد عليه وتعزيزه.

هذا التعاون، وعلى وجه التحديد بسبب منافع السياسية والاقتصادية العديدة، يعد صفة مميزة لواقع أمريكا الجنوبية، ونتيجة مباشرة للديمقراطية والحرية الاقتصادية. والسوق المشترك للمخروط الجنوبي (ميركوسور)، وهو دافع قوي جديد للتنمية في المنطقة، يعد مثالا على أهمية التكامل. وبترسخ الديمقراطية وعملية التكامل الدينامية في أمريكا الجنوبية قلت احتمالات الصراع هناك. ولديها أقل معدلات الانفاق العسكري في العالم وهي تتبع مسارا اقتصاديا يقوم على ضوابط موازنة حكومية صارمة. إن الاستقرار والتنمية على رأس أولوياتنا. ومشترياتنا من الأسلحة تتفق واحتياجاتنا الدفاعية في بلدان أمريكا اللاتينية. وهي تهدف إلى استبدال المعدات البالية والمستهلكة. والتدابير التي أعلن عنها مؤخراً في الميدان العسكري الاستراتيجي لن تؤثر على هذه المعايير الأساسية.

إن المصالح الفعلية التي تجمع بين بلدان أمريكا الجنوبية - وهي التجارة والاستثمار وتعزيز مركزنا الدولي عن طريق السوق المشترك للمخروط الجنوبي - تعتبر عنصراً مكيناً للاتحاد والتماسك. ولا يوجد تهديد بزعزعة الاستقرار العسكري في أمريكا اللاتينية. ولا يوجد خطر سباق تسلح نظراً لعدم وجود الظروف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لحدوث ذلك. لذلك ليس هناك مبرر لمبادرة إقليمية لفرض قيود على مشتريات الأسلحة التقليدية. إذ أن من شأنها أن تصبح بمثابة نزع سلاح المجردين من السلاح أصلاً.

وينبغي أن يكون شغلنا الشاغل على النقيض من ذلك، مكافحة الاتجار بالأسلحة التي تدعم الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات. هذه هي المشكلة الحقيقية الخطيرة التي تديم مصدراً أساسياً لعدم الاستقرار ما فتئ، للأسف، يلحق الضرر الشديد بمنطقة. وإن العمل المصمم والمنسق من جانب المجتمع الدولي، وخاصة عن طريق فرض ضوابط أكثر إحكاماً على إنتاج وبيع الأسلحة الموجودة في القطاع الخاص، هو السبيل الوحيد لوقف وقمع تلك التجارة التي تغذي تجمعات الجريمة وتؤدي إلى العنف والخوف واليأس. والبرازيل تحث بقوة جميع البلدان، وخاصة البلدان الموجودة في نصف الكرة الغربي، على تكثيف التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالأسلحة.

لا يمكن أن نتجاهل القضايا المؤسسية الرئيسية أو أن نضيّع مزيداً من الطاقة الثمينة. ولذلك فإن تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" يأتي في حينه. وترحب الحكومة البرازيلية بالتقرير بمزيد من الارتياح والحماس. إن قوة منظمتنا تنطلق من عالميتها وشمولية ولايتها، ولا يجب أن نشغل الأمم المتحدة بأداء مهام يمكن القيام بها بشكل أفضل في منظمات دولية أخرى أو في وكالات متخصصة.

لا يمكن أن نظل أسارى الدفع الذاتي، أو أن نظل مناقشاتها حبيسة اللاموضوعية. لا بد أن تنطلق الأمم المتحدة نحو جدول أعمال يركز على ما هو أساسي لقيام الأمم المتحدة بدور هام في الأمور الدولية. ولا بد للأمم المتحدة، إذا أريد لها أن تكون مؤثرة وأن تكون لها القيادة في عالم اليوم بما فيه من تعقيدات، من أن تستحضر المعنى الأصلي للميثاق، بالتركيز على رسالتها الأساسية، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين، ومناصرة العدالة والقانون الدولي، وتقوية التعاون من أجل التنمية، وحماية حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية.

وعلى الدول الأعضاء أن تهيء الظروف السياسية الملائمة لكي تقوم الأمم المتحدة بعملها على خير وجه، وأن تلتزم بوضع الأولويات وتجاوز السطحيات. عندها فقط تستطيع الأمم المتحدة برمتها، وليست أمانتها العامة فقط، أن تركز نفسها لتلك المهام الأساسية. وقد قام الأمين العام بدور قيادي في وضع هذه الأفكار التي ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تناقشها مناقشة موضوعية. والبرازيل ملتزمة بالعمل البنّاء مع السيد كوفي عنان في متابعة مقترحاته لتقوية منظمتنا.

وقد شاركت البرازيل بنشاط في المناقشة حول إصلاح مجلس الأمن. وكان نهجنا منفتحاً ومستثيراً وبناءً، انطلاقاً من إيماننا بأن إصلاح المجلس هو عنصر محوري في إصلاح المنظمة. وتؤيد البرازيل مفهوماً للإصلاح يقوي مجلس الأمن والأمم المتحدة بكاملها، ولا يكون موجهاً نحو مصالح بلد معين، لأننا نريد للمجلس أن يكون ممثلاً للواقع الدولي المعاصر كما كان في سني عمره الأولى.

وينبغي توسيع عضوية المجلس، سواء في ذلك العضوية الدائمة، بما يأخذ في الاعتبار العالم الصناعي والعالم النامي، والعضوية غير الدائمة، لإتاحة الفرصة للدول المهمة للاشتراك على فترات أقرب. ونحن نرفض أي تمييز في مفهوم توزيع المقاعد الجديدة. لا ينبغي

ولا تزال طبيعة الإرهاب الملحة والطاغية تمثل أحد أهم المخاطر التي يواجهها السلم والأمن الدوليين؛ فهي تولّد اليأس والمعاناة. وفي الشرق الأوسط يعمل الإرهاب وعدم التسامح على تعطيل عملية السلام التي كانت في وقت من الأوقات تحمل الأمل لشعوب المنطقة. وفي بلدان أخرى، ومنها بلدان في أمريكا اللاتينية، تكشف أعمال الإرهاب عن وجود مجموعات لا تزال تصر على استخدام أساليب تتنافى مع قيم الحضارة والكرامة الإنسانية. ويجب ألا نتردد في إدانة أولئك الذين يلجأون إلى العنف الجبان، في تجاهل لجميع القيم الأخلاقية، سعياً وراء تحقيق أهدافهم الوضيعة. وتقف البرازيل موقفاً صلباً في شجب تلك الممارسات وتدعو المجتمع الدولي إلى عدم ادخار أي جهد في مناهضة الإرهاب أيّاً كان شكله أو دواعيه.

وفضلاً عن ذلك، فإن بعض النزاعات - التي بدا أن روح التفهم والعمل البنّاء من قبل الأمم المتحدة قد تغلبت عليها - تبدي الآن من مظاهر المقاومة ما يتطلب وقفة قوية من جانب المجتمع الدولي. ومن الأمثلة على ذلك حالة أنغولا. ولا يمكن السماح للقوى التي دأبت على نشر الخراب والمعاناة بهذه الصورة البشعة في شعب شجاع نكن له نحن البرازيليين وشائج قوية من القربى بأن تقتل الأمل والوعد لديهم. فأنغولا الآن تمثل اختباراً حاسماً للأمم المتحدة. ولا يمكن أن نقبل ولو بأدنى إمكانية للتراجع. والبرازيل، بصفتها الرئيس الحالي لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، تدعو المجتمع الدولي، وخاصة أعضاء مجلس الأمن، إلى توخي الإشراف الدقيق على عملية السلام في أنغولا؛ ولا بد أن نبذل أقصى ما في وسعنا لنضمن لشعب أنغولا مرة أخرى أن يضع قدمه على طريق التنمية في إطار الديمقراطية والتعددية.

إن للأمم المتحدة دوراً لا يمكن تعويضه في عالم لا يزال يجمع بين قوى التكامل والتعاون وقوى التحلل والعدوان. ولكننا سمحنا بأن تفقد الأمم المتحدة قوتها كأداة لتحقيق السلم والتفاهم في العالم وتشجيع التعاون والتنمية. سمحنا بذلك من خلال الوقوف مكتوفي الأيدي، وعدم الوصول إلى توافق في الآراء، ومن خلال أساليب العرقلة والإفراط في تسييس الأمور. ولا بد أن نتجاوز هذا الوضع وأن نجد سبيلنا من جديد للقيام بدور القيادة الذي لا غنى عنه.

وقد تبيّن على مدى الأعوام القليلة الماضية أنه لا يمكن الاستمرار في تأجيل عملية إصلاح الأمم المتحدة.

الصياغة، ويجب أن نستفيد من هذه الفرصة النادرة في تاريخ الأمم المتحدة. يجب ألا ندع الفرصة تفلت من أيدينا. لم يعد الإصلاح مجرد فكرة أساسية؛ لقد أصبح موضوع الساعة في الأمم المتحدة في ١٩٩٧.

لننتقل بنفس "الإحساس الطاعي بأن الآن هو وقت العمل" الذي عبّر عنه مارتن لوثر كينغ، وهو أسوة حسنة في مجال القيادة السياسية وقوى التغيير في هذا القرن. فقد قال في أشهر خطبه:

"ليس الوقت وقت التسري بالتراخي أو التخذّر
بذريعة التدرّج..." فلنذهب معا للعمل.

خطاب فخامة السيد ويليام جيفرسون كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد وليام جيفرسون كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فخامة السيد ويليام جيفرسون كلينتون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كلينتون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل خمس سنوات، عندما خاطبت هذه الجمعية للمرة الأولى، كانت الحرب الباردة قد انتهت لتوها، ومرحلة الانتقال نحو العصر الجديد في بدايتها. والآن، نحن نصنع معا ذلك التحول التاريخي. ونخلف وراءنا قرنا حافلا بمظاهر القدرة الإنسانية على ارتكاب أسوأ الأشياء، والعبقريّة على تحقيق الأفضل. ويمكن أن نتصور أمامنا، ونحن عند مطلع فجر ألف جديد، عهدا جديدا يكون بمنجاة من أحلك اللحظات التي شهدتها القرن العشرون، ويحقق أعظم إمكاناته، ويجتاز حدودا تفوق الخيال.

وها نحن قد انطلقنا نحو بداية واعدة. فلأول مرة في التاريخ، تختار أكثر من نصف الشعوب الممثلة في هذه الجمعية حكوماتها بحرية. والأسواق الحرة آخذة في التنامي موفرة الفرص الفردية والرفاه الوطني. وفي أوائل

إيجاد فئة جديدة ثالثة أو رابعة، لأن ذلك من شأنه أن يضعف ويوهن اشتراك العالم النامي، وأمريكا اللاتينية بشكل خاص، في عملية الإصلاح وفي المجلس الموسّع.

وكان قولنا دائما إن علينا - لدى تحديد الأعضاء الجدد - أن نتوخى الواقعية والمنهج العملي عن طريق عملية اختيار ديمقراطية تؤدي إلى تمثيل معترف به عالميا بدون التخلي عن الدعم الإقليمي. وقد أعربت البرازيل، عن طريق الرئيس فرناندو هنريك كاردوسو، عن رغبتها واستعدادها لقبول مسؤوليات العضوية الدائمة في مجلس الأمن إذا ما دعاها المجتمع الدولي لتبوء هذه المسؤوليات. وفي هذه الحالة ستقوم البرازيل، بكل عزم، بالاضطلاع بدور العضو الدائم كممثل لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. نحن نريد حضورا دائما لمنطقتنا في مجلس الأمن وأن يكون لها صوت جماعي قوي من خلال التنسيق والتشاور المناسبين.

وتلاحظ الحكومة البرازيلية بعين الرضا أننا نقرب من تحقيق توافق في الآراء، أو على الأقل نسير في اتجاه تحقيق أغلبية هامة بشأن بعض الأفكار الأساسية فيما يتعلق بكيفية إصلاح مجلس الأمن، وخاصة توسيع عضويته الدائمة بما يراعي مصالح العالم النامي. ويشكل الاقتراح الذي قدمه السفير رازالي، والذي تجري مناقشته حاليا في الفريق العامل، أساسا صلبا لعملية تفاوض تفضي إلى قرار تتخذه الجمعية العامة. وقد أسدى إلينا السفير رازالي مساعدة قيّمة إذ جعلنا نستعيد الهدف الأسمى لإصلاح المجلس كوسيلة لإصلاح المنظمة بكاملها. وأهم أولوياتنا الآن هي الوصول إلى أنسب صيغة لتوسيع مجلس الأمن، وهو ما يجب أن يكون مجال تركيز انتباهنا الأساسي.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى أمم متحدة قوية وكفؤة وذات حضور دائم. وسيظل اعتمادنا قائما على الهيئة السياسية ذات الطبيعة العالمية والقوة المعنوية التي لم تتحقق في التاريخ الإنساني إلا للأمم المتحدة. وعلينا في هذه الدورة أن نبدي من العزيمة ما يهيئ الظروف أمام الأمم المتحدة لتكون أداة فعّالة لنصرة السلم والأمن الدوليين. إن كثيرا من الوفود تستلهم روح القيادة التي تبنت في تقرير الأمين العام واقتراح السفير رازالي. وتشعر الدول الأعضاء بوجود إرادة جديدة واضحة على المساهمة البناءة في عملية إصلاح مجلس الأمن وفي سائر الإصلاحات. وهناك قوة دفع جديدة في المفاوضات. هناك قيادة، وهناك اقتراحات جيدة

إن اغتنام الفرص والتحرك ضد أخطار الحقبة العالمية الجديدة، يحتاجان إلى استراتيجية أمنية جديدة. وخلال السنوات الخمس الماضية بدأت الدول في وضع تلك الاستراتيجية عن طريق شبكة جديدة من المؤسسات والترتيبات ذات المهام المتميزة، ولكنها ذات غرض مشترك: وهو تأمين وتعزيز مكاسب الديمقراطية والأسواق الحرة ودحر أعدائهما.

ونحن نشاهد هذه الاستراتيجية تتشكل على كل قارة: في تحالفات عسكرية موسعة، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، شراكتها من أجل السلام، وشراكتها مع روسيا الديمقراطية ومع أوكرانيا الديمقراطية؛ وفي ترتيبات التجارة الحرة، مثل منظمة التجارة العالمية، واتفاق تكنولوجيا المعلومات العالمي، وفي التحرك صوب مناطق التجارة الحرة من جانب دول الأمريكتين، ومنطقة المحيط الهادئ في آسيا، وأماكن أخرى في أنحاء العالم؛ وفي أنظمة قوية لتحديد الأسلحة، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ والتحالفات المتعددة الجنسيات التي لا تتهاون أبداً مع الإرهاب والفساد والجريمة وتجارة المخدرات؛ والالتزامات الدولية المقيدة بشأن حماية البيئة وضمان حقوق الإنسان.

وعن طريق هذه الشبكة من المؤسسات والترتيبات ترسي الدول القواعد الدولية الأساسية للقرن الحادي والعشرين، واضعة أساساً للأمن والرفاه للذين يعيشون في إطار تلك القواعد، في حين تعزل الذين يتحدونها من الخارج. ولا يتطور هذا النظام ويبقى إلا إذا ما جنى الذين يتبعون قواعد السلم والحرية مكافآتهم بالكامل. ولن تؤمن شعوبنا أن لديها مصلحة في دعم وتشكيل النظام الدولي الناشئ إلا عندئذ.

ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في هذا الجهد، بأن تملأ شروح الحقبة الدولية الجديدة. وستكون للمهام الأساسية التي سعت إلى تحقيقها خلال نصف قرنهما الأول نفس الأهمية في نصف القرن المقبل: وهي متابعة السلام والأمن، والتهوض بحقوق الإنسان، والانتقال بالشعوب من الفقر إلى الكرامة والرفاء عن طريق التنمية المستدامة.

والأمم المتحدة، التي تمخضت عنها أتون الحرب، يجب أن تظل مهمتها الأولى السعي إلى السلم والأمن. وقد ساعدت الأمم المتحدة خلال ٥٠ عاماً في الحؤول دون

القرن الحادي والعشرين، سيرتقي أكثر من ٢٠ عضواً في هذه الجمعية - يمثلون أكثر من نصف سكان المعمورة - بأنفسهم من مصاف الدول المتدنية المداخل.

هناك قوى مؤثرة تقرب بعضنا من بعض، وتغير بعمق طريقة عملنا وعيشنا والاتصال فيما بيننا. وفي كل يوم يستخدم الملايين من مواطنينا في كل قارة الحاسوب المتنقل والتوايح الصناعية لإرسال المعلومات والمنتجات والأموال عبر الكوكب في ثوان معدودات. وشيئاً فشيئاً يكسر عصر المعلومات الحواجز - الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - التي كانت يوماً ما تحول بين الشعوب وبين الأفكار الجديدة. والعلم آخذ في الكشف عن خفايا في أدق الجينات البشرية وفي الكون الشاسع. ولم يسبق أن توفرت لنا أبداً في مسيرة التاريخ البشري فرصة أعظم مما هي الآن لجعل شعوبنا أكثر عافية وحكمة، ولحماية كوكبنا من البلي وسوء الاستخدام، ولجني منافع الأسواق الحرة دون التخلي عن العقد الاجتماعي واهتمامه بالصالح المشترك.

ومع ذلك فإن إمكانات اليوم ليست ضمانات الغد. وهناك عمل يتوجب علينا أدائه.

إن لقوى التكامل العالمي مداً كبيراً، يجرف بصورة محتمة النظام القائم للأشياء. ولكن يجب علينا أن نقرر ما الذي سيبقى بعده. والناس يخشون التغيير عندما يشعرون بوطأة أعبائه وليس بفوائده. وهم يصبحون عرضة للحماية المضللة وللدعوات المسمومة المتمثلة في القومية المتطرفة، والأحقاد العرقية والعنصرية والدينية. وتقضي منا التحديات البيئية الجديدة أن نهتدي إلى طرق للعمل سوية دون الإضرار بالتطلعات المشروعة نحو التقدم. ونحن جميعاً عرضة للأعمال المتهورة للدول الخارجة على القانون ولأي محور فاسق من محاور الإرهابيين وتجار المخدرات والمجرمين الدوليين.

ووحوش القرن الحادي والعشرين هذه تقتات من التدفق الحر للمعلومات والأفكار والناس، العزيزين علينا. ويسيتون استخدام الطاقة الهائلة للتكنولوجيا بإقامة أسواق سوداء للأسلحة، وإضعاف القدرة على إنفاذ القوانين بتقديم رشاوى ضخمة من النقد غير المشروع، وغسل الأموال بضربة على لوحة مفاتيح أحد الحواسيب. هذه القوى عدو لنا، ويجب علينا أن نواجهها معاً لأنه لا يمكن لأحد أن يهزمها بمفرده.

الأمم المتحدة على تحقيق هذه المهام في السنوات المقبلة.

وفي الوقت ذاته ينبغي أن نحسن قدرات الأمم المتحدة، بعد انتهاء صراع ما، على أن يصبح السلم مستداما بصورة ذاتية. فالأمم المتحدة لا يمكن أن تبني الدول، ولكنها يمكن أن تساعد الدول على بناء نفسها، بالنهوض بمؤسسات الحكم الشرعي، ومراقبة الانتخابات وإرساء الأسس القوية لإعادة التعمير الاقتصادي.

وهذا الأسبوع، سيعقد مجلس الأمن جلسة على المستوى الوزاري لم يسبق لها مثيل بشأن الأمن في أفريقيا، الذي تفتخر وزيرة خارجية بترؤسه، وسيتكلم فيها الرئيس موغابي، رئيس منظمة الوحدة الأفريقية. وسيبرز هذا الاجتماع الدور الذي يمكن أن تضطلع به بل وينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في منع الصراعات في قارة تشهد تقدما مذهلا صوب الديمقراطية والتنمية بالإضافة إلى قدر مفرط من الشقاق والمرض والبؤس.

وفي القرن الحادي والعشرين سيواجه أمننا تحديا متزايدا من جانب المجموعات المترابطة التي تتاجر بالإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات. والآن، فإن عصابات الجريمة والمخدرات الدولية هذه تستنزف ٧٥٠ بليون دولار سنويا من الاقتصادات المشروعة. وهذا المبلغ يفوق مجموع إجمالي الناتج القومي لأكثر من نصف الدول في هذا القارة. وهذه المجموعات تهدد بتقويض الثقة في الديمقراطيات الجديدة الهشة واقتصادات السوق التي يعمل الكثيرون منكم بجد لدمجها.

وقبل عامين دعوت جميع أعضاء هذه الجمعية العامة إلى الاشتراك في مكافحة هذه القوى. وإنني أشيد بقرار الأمم المتحدة الأخير الذي دعت فيه أعضاءها إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية المناهضة للإرهاب، مما يوضح توافق الآراء الدولي الناشئ بأن الإرهاب هو جريمة دائما ولا يمكن أن يكون عملا سياسيا مبررا. ومع ازدياد عدد البلدان الموقعة، ستقل الأماكن التي يجد فيها الإرهابيون مخابأ أو ملاذا. وأشيد أيضا بالخطوات التي يتخذها الأعضاء لتنفيذ الإعلان الخاص بالجريمة والأمن العام الذي اقترحت الولايات المتحدة قبل عامين، حيث يدعو إلى زيادة التعاون لتعزيز حق كل مواطن في السلامة الأساسية، عن طريق التعاون بشأن تسليم المجرمين ومصادرة أصولهم، وإغلاق الأسواق غير الرسمية للأسلحة والوثائق المزورة، ومهاجمة الفساد،

قيام حرب عالمية ومحركة نووية. ومن سوء الطالع أن الصراعات فيما بين الدول وداخلها ظلت مستمرة. وهي منذ عام ١٩٤٥ وحتى يومنا هذا أودت بحياة عشرين مليون إنسان. ومنذ نهاية الحرب الباردة فحسب، كان هناك في كل سنة أكثر من ٣٠ نزاعا مسلحا فقد فيه أكثر من ألف شخص أرواحهم - بما في ذلك أكثر من ربع مليون نسمة قتلوا في يوغوسلافيا السابقة وأكثر من نصف مليون في رواندا.

إن ملايين المآسي الشخصية على نطاق العالم تحذرنا من أن نتجراً على الرضا عن أنفسنا أو أن نقف لا مباليين؛ إذ أن القلاقل في أي ركن قصي يمكن أن تصبح وباء يعم بيوت الجميع. والناس في أنحاء العالم يبتهجون اليوم للتطورات الباعثة للأمل في أيرلندا الشمالية، ويأسون لفقدان الأرواح البريئة وتوقف عملية السلام في الشرق الأوسط، ويتوقون إلى حل الخلافات في شبه جزيرة كوريا، وبين اليونان وتركيا أو بين دولتي الهند وباكستان العظيمة وهما تحتفلان بالذكرى الخمسين لميلادهما.

والأمم المتحدة مستمرة في الحيلولة دون إراقة الدماء في الكثير من الدول: في السلفادور، وموزامبيق؛ وفي هايتي وناميبيا؛ وفي قبرص؛ والبوسنة، حيث لا يزال الكثير مما ينبغي عمله، ولكنه ما زال ممكنا لأن سفك الدماء توقف.

وسجل خدمات الأمم المتحدة قد خلف إرثا من التضحية. ففي الأسبوع الماضي فقط فقدنا نفرا من خيرة أبنائنا وبناتنا في حادث سقوط طائرة عمودية تابعة للأمم المتحدة في البوسنة. كان خمسة منهم أمريكيين، وخمسة ألمان، وواحد بولندي وآخر بريطانيا - جميعهم مواطنون في العالم الذي نحاول صنعه، وكل واحد منهم خادم للسلام. وقد أصبح العالم أكثر حزنا بوفاتهم.

وفي الوقت الحالي بالذات تقوم الأمم المتحدة بحفظ السلم في ١٦ بلدا، وفي كثير من الأحيان بشراكة مع منظمات إقليمية مثل حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، متجنبة اتساع الصراعات وازدياد المعاناة. إن التزامنا المشترك بالتدريب الأكثر واقعية لحفظ السلام لقوات الأمم المتحدة، وإنشطة دور أقوى بالشرطة المدنية، والتكامل الأفضل بين الوكالات العسكرية والمدنية - كله سيساعد

رسوخا، كلما ازدادت أعداد البشر المطالبين بها ممن لا يتمتعون بها. وإذ يتسلحون بآلات النسخ الفوتوغرافية وآلات "الفاكس" والبريد الإلكتروني وشبكة "الانترنت"، تدعمهم شبكة من المنظمات غير الحكومية التي تزداد أهميتها، فإنهم سيعلنون عن مطالبهم، وينشرون روح الحرية - التي ستنتصر في نهاية المطاف، كما بيّس لنا التاريخ في السنوات العشر الماضية.

ويجب على الأمم المتحدة أن تكون جاهزة للاستجابة - ليس فقط من خلال إرساء المعايير بل من خلال تنفيذها. ولردع الإساءات، ينبغي لنا أن نعزز عمليات الأمم المتحدة الميدانية وأنظمة الإنذار المبكر. وبغية تعزيز المؤسسات الديمقراطية - وهي الضامن الأفضل لحقوق الإنسان - يجب علينا أن نسعى إلى وضع برامج لمساعدة المؤسسات القانونية والبرلمانية والانتخابية الجديدة على الانطلاق. ومن أجل معاقبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والنهوض بالعدالة لكي يستتب السلام، فإنه يجب علينا أن نواصل دعمنا القوي لمحاكم الأمم المتحدة الخاصة بجرائم الحرب ولجان تقصي الحقائق، وقبل انتهاء هذا القرن، علينا أن ننشئ محكمة دولية دائمة للمحاكمة عن خطر الانتهاكات للقانون الإنساني.

وترحب الولايات المتحدة بجهود الأمين العام لتعزيز دور حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة واختياره الراحل لماري روبنسون بوصفها المفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان. وسنعمل بجد لنضمن أنها ستحظى بالدعم اللازم لتنفيذ ولايتها.

وأخيرا، فإن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة عن ضمان ألا يؤدي تزايد ثراء الاقتصاد العالمي إلى أوجه تباين متزايدة بين الذين يملكون والذين لا يملكون أو إلى تهديد البيئة العالمية، موئلنا المشترك. فالتقدم ليس شريك الجميع حتى الآن. فأكثر من نصف سكان العالم يعيشون على مسيرة يومين من الهاتف ولا صلة لها فعلا بالاقتصاد العالمي. ويفتقر عشرات الملايين إلى ما يلزمهم من تعليم وتدريب ومهارات للاستفادة على أكمل وجه من القدرات التي وهبهم إياها الخالق.

وإن رجال ونساء الأمم المتحدة لديهم الخبرة في طائفة كاملة من الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وإنهم يحققون شيئا له أهمية كل يوم. ونرى ذلك في أجساد الأطفال التي تغذت بعد أن كانت تعاني ذات يوم من

وإرساء معايير أعلى لإنفاذ القانون في الديمقراطيات الجديدة.

إن انتشار هذه العصابات الإجرامية العالمية قد زاد أيضا من إلحاحية سعيينا المشترك لإزالة أسلحة التدمير الشامل. ولا يمكننا أن نسمح بوقوع أو بقاء هذه الأسلحة في الأيدي الضالة. وهنا أيضا، يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور القائد وقد اضطلعت بذلك - من لجنة الأمم المتحدة الخاصة في العراق إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي الآن أوسع نظام عالمي للتفتيش أمكن التوصل إليه لتنظيم اتفاقات تحديد الأسلحة.

وعندما اجتمعنا هنا في العام الماضي، شرفني أن أكون أول قائد من بين ١٤٦ قائدا يوقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتزامنا بإنهاء جميع التجارب النووية إلى الأبد، وهي المكافأة التي كان السعي إليها والكفاح من أجلها هما الأطول والأصعب في تاريخ تحديد الأسلحة. وستساعد في منع الدول النووية من تطوير أسلحة أكثر تقدما وأكثر خطورة. وستحدد إمكانات الدول الأخرى في الحصول على هذه الوسائل. ويسعدني أن أعلن بأنني اليوم أحيل هذه المعاهدة البالغة الأهمية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي للمصادقة عليها. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. وأطلب منكم جميعا تأييد هذا الهدف.

والمهمة الأساسية الثانية للأمم المتحدة يجب أن تتمثل في الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية وتوسيعها والمساعدة على توطيد المكاسب الرائعة للديمقراطية. فقبل خمسين عاما، نص إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان على اقتناع المجتمع الدولي بأن الشعوب في كل مكان لها الحق في أن تعامل بكرامة، وأن تعرب عن آرائها وأن تختار قادتها، وأن هذه الحقوق عالمية الطابع وليست حقوقا أمريكية أو غربية، ولا هي حقوق للعالم المتقدم النمو فحسب، ولكنها حقوق متأصلة في إنسانية الشعوب في كل مكان.

وإبان العقود الماضية، أصبحت هذه الحقوق واقعا لعدد متزايد من الشعوب أكثر من أي وقت مضى، من آسيا إلى أفريقيا، ومن أوروبا إلى الأمريكتين. وفي عالم يربط بين الأغنياء والفقراء، والشمال والجنوب، والمدن والأرياف في شبكة الكترونية في الصور المشتركة في زمن فعلي، فإنه كلما ازدادت هذه الحقوق العالمية

من الشك على التزام الولايات المتحدة بالأمم المتحدة. فالولايات المتحدة كانت عضوا مؤسسا للأمم المتحدة. ونحن نفخر باستضافتها. ونؤمن بمثلها ولا نزال، كما كان شأننا دوماً، أكبر مساهم فيها. ونحن ملتزمون بأن ترى الأمم المتحدة تحقيق النجاح في القرن الحادي والعشرين.

وهذا العام، وللمرة الأولى منذ انتخبت رئيساً، لدينا الفرصة للتخلص من مسألة الديون والمستحقات بصورة نهائية، ووضع الأمم المتحدة على مساعدة مالية أمتن للمستقبل.

لقد أوليت الأولوية للعمل مع الكونغرس الأمريكي بشأن تشريع شامل يسمح لنا بدفع معظم المتأخرات من ديننا وتأمين التمويل الكامل لنصيب أمريكا المقرر من نفقات الأمم المتحدة في الأعوام المقبلة. وتعتبر إجراءات الكونغرس الأمريكي لحل هذه المشكلة عن التزامنا القوي من جانب الحزبين تجاه الأمم المتحدة ودور أمريكا فيها. وفي الوقت ذاته، نتطلع إلى الدول الأعضاء لتعتمد جدولا أكثر عدالة للأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة. دعوني أقول إننا نؤيد بشدة أيضاً زيادة عضوية مجلس الأمن لمنح عدد أكبر من البلدان صوتاً في أكثر أعمال الأمم المتحدة أهمية. وعن طريق اقتسام أكثر عدالة للمسؤولية عن نجاحات الأمم المتحدة يمكننا أن نجعلها أكثر قوة وديمقراطية مما هي عليه الآن. وأني أرجو من الجمعية العامة أن تتناول هذه المقترحات هذا العام لكي نخطو إلى الأمام معاً.

وفي فجر قرن جديد مفعم بالأمل وإن كان لا يخلو من الخطر، نحن بحاجة أشد من ذي قبل إلى أمم متحدة يستطيع فيها ذوو الرشد أن يتغلبوا على المشاكل المشتركة ويتخذوا الإجراءات اللازمة لمكافحتها، وتستطيع فيها الأمم ذوات النية الطيبة أن تنضم إلى المعركة من أجل الحرية والرخاء، وتتمكن فيها من صوغ مستقبل من السلام والتقدم والمحافظة على كوكبنا. إننا لدينا المعرفة، ولدينا الذكاء، ولدينا الطاقة، ولدينا الموارد اللازمة للعمل الذي ينتظرنا. ونحن نبني الآن شبكات التعاون الضرورية. والسؤال العظيم الذي يتبقى هو هل نملك التصور والحنان الضروريين لتخيل مستقبل يختلف عن الماضي، وهل لدينا ما هو ضروري لتحرير أنفسنا من الأنماط التخريبية للعلاقات بين بعضنا بعضاً وفي داخل أمتنا لنحيا مستقبلاً مختلفاً؟

المجاعة، وفي الحياة النابضة للذين تحصنوا ضد الأمراض، وفي العيون المشرقة للأطفال الذين نالوا قسطاً من التعليم من خلال المستودع الفني للمعرفة الإنسانية، وفي اللاجئين الذين كانوا موضع عناية وعادوا إلى ديارهم وفي الأنهار والبحيرات التي استعادت نقاء صحتها.

ويجب على الأمم المتحدة أن تركز بصورة متزايدة على تحويل الموارد من الأيدي الممتدة تصدقاً إلى الأيدي الممتدة تآزراً، وعلى إعطاء الشعوب الأدوات التي تحتاجها لتحقيق مصائرنا. وأن نشر الأفكار والتعليم والتكنولوجيا - وهي الثروة الحقيقية للأمم - هو الطريقة المثلى لإعطاء الشعوب فرصة للنجاح.

ويجب على الأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدورها القيادي في ضمان ألا يكون تقدم اليوم على حساب الغد. وعندما تجتمع أمم العالم مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر المقبل في كيوتو لحضور مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، يجب علينا جميعاً - الدول المتقدمة النمو والدول النامية - أن نغتنم الفرصة لنعيد عقارب الساعة إلى الوراء بشأن انبعاثات غازات الدفيئة وذلك لكي نترك لأطفالنا كوكباً سليماً.

وفي هذه الجهود، فإن الأمم المتحدة لم يعد بإمكانها، ولم تعد بحاجة لأن تنهض بذلك لوحدها. فالشراكات المبتكرة مع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية يمكن أن تزيد من فعاليتها أضعافاً مضاعفة. وفي الأسبوع الماضي، فإن إنساناً أمريكياً مثالياً حقاً، هو تيد تيرنر، قدم تبرعاً رائعاً لتعزيز برامج الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية. وإن مبادرته تبرز إمكانية الشراكة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، في المساهمات بالوقت والموارد والخبرة. وآمل أن يحذو آخرون حذوه.

وفي هذا المجال وغيره، فإن الأمين العام يسعى حثيثاً إلى تحقيق أكبر إصلاح عرفته الأمم المتحدة في تاريخها - لا لجعل الأمم المتحدة أصغر حجماً بوصف ذلك هدفاً بحد ذاته، بل لجعلها أفضل. وإن الولايات المتحدة تؤيد قيادته بقوة. وينبغي لنا أن نعتمد خطة الأمين العام للإصلاح في هذه الدورة.

وفي كل مناسبة سابقة خاطبت فيها هذه الجمعية العامة، فإن مسألة المبالغ المستحقة على بلدي ألقت بظلال

تواجه هذه التحديات، فعليها أن تتكيف. يجب عليها أن تنفذ الإصلاحات؛ ويجب عليها أن تتغير؛ ويجب عليها أن تصبح مؤسسة حديثة وهذا هو السبب في أن الإصلاح يجب أن يكون أولوية هذه الدورة للجمعية العامة. وهذا، بكل تواضع، هو السبب في حضوري هنا اليوم: لأؤازر الأمين العام والجمعية العامة، ولأن أعمل ما أستطيعه بالنيابة عن بلدي لكي نبلغ هدفنا في نهاية هذه الدورة، ولأساعد في اتخاذ القرارات الضرورية لكي نطبق التحديث والإصلاح.

منذ الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة، قبل ٣٠ عاما، شهدنا آمالنا تخيب في حالات كثيرة. شهدنا حروبا أهلية. شهدنا حالات من اليأس والانتكاس والمعاناة غير متصورة. ولكننا رأينا النور أيضا. رأينا سلاما حيث كانت الحرب تعصف. نعم، رأينا الفصل العنصري يختفي. ورأينا حائط برلين يتهاوى. ورأينا المضطهدين وقد خرجوا من السجون وانتخبوا قادة لبلدانهم، وبعضهم من هم في مرتبة أعظم قادة العالم شهرة. لقد رأينا رياح التغيير تهب على قارات بأكملها.

وأرى أنه إن لم يستطع جيلنا أن يؤمن بالمستحيل، فمن يمكنه ذلك؟ إن لم يستطع جيلنا أن يتخذ القرارات الضرورية. فمن غيره يمكنه ذلك؟ وبشكل عام، أرى أن لذلك أهمية قصوى بالنسبة للأمم المتحدة.

وبرنامج إصلاح الأمم المتحدة لا يتعلق بالاستخدام الأفضل للموارد المحدودة فحسب، بل يتعلق أيضا، وبقدر أكبر من الأهمية، بتدعيم المنظمة وإنعاشها لكي تضطلع بأنشطتها الأساسية وتواجه تحديات المستقبل بشكل فعال. يجب أن يكون إصلاحا أقرب إلى الشعوب، وأقرب إلى المنظمات غير الحكومية وإلى البرلمانيين، يجب أن يكون إصلاحا يوحد بين الحكومات والأمم المتحدة والشعوب.

ويتضمن برنامج الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة شرحا واضحا جدا للأنشطة والأولويات الأساسية. فقد ذكر الأمين العام بدقة ووضوح شديدين عناصر تؤيدها حكومتي تأييدا تاما، وهي السلام والأمن؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والتعاون الإنمائي؛ والشؤون الانسانية؛ ثم حقوق الإنسان بوصفها نشاطا يمس الأنشطة الأخرى، لأن حقوق الإنسان تجعل الأمم المتحدة أمم متحدة الناس. وهذه المهام الأساسية للأمم المتحدة مترابطة ويدعم بعضها بعضا. ولا يمكن لأي قدر من

يحل علينا الآن قرن جديد من ألفية جديدة. ونحن الآن حاضرون حريا في المستقبل، وهو الهدية العظيمة التي من واجبنا أن نورثها لأطفالنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد وليام جيفرسون كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد بول نيروب راسموسين، رئيس وزراء مملكة الدانمرك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى بيان رئيس وزراء مملكة الدانمرك.

اصطحب السيد بول نيروب راسموسين، رئيس وزراء مملكة الدانمرك، الى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني جدا أن أرحب برئيس وزراء مملكة الدانمرك، السيد بول نيروب راسموسين، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد راسموسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل كل شيء، أود أن أشير الى البيان الذي سيدلي به غدا وزير خارجية لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أهني وزير خارجية أوكرانيا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة.

اسمحوا لي أن أعود بالذاكرة قليلا الى وقت، قبل ثلاثة عقود عندما قام أحد رؤساء الوزراء الدانمركيين، السيد جينز أوتو كراغ، بإلقاء خطابنا السنوي أمام الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة. إن تحديات تلك الفترة لا تشبه كثيرا تحديات ذلك الوقت، ولكنها مع ذلك ليست أقل تعقيدا ولا أقل جساما. فالأمم المتحدة إن أرادت أن

الأعضاء على أساس قدرتها على الدفع. ولهذا، أرجو أن نعمل جميعاً، كما نعمل في عملية الإصلاح، على تمويل الأمم المتحدة على طريقها إلى القرن المقبل.

وعدم الاستقرار السياسي، والعنف، وانهايار هياكل المجتمع تؤدي إلى تحركات هائلة للسكان المهاجرين. فهناك أعداد ضخمة - من البشر - ملايين البشر - يفرون إلى مناطق تبعد كثيراً عن ديارهم. ويساورنا عميق القلق بشأن هذه الحالة. وينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم المنظمات الإنسانية في جهودها لمساعدة اللاجئين وغيرهم من النازحين في أقرب مكان ممكن من بيئتهم المحلية، وأقرب مكان ممكن من ديارهم.

ولكن المهاجرين وغيرهم من النازحين لا يمكنهم العودة إلى ديارهم إذا ظلت الألغام المضادة للأفراد منتشرة في كل أنحاء الريف، وإذا ظلت تصيب، بل وتقتل آلاف البشر عندما يعملون في حقولهم، وإذا ظل الأطفال لا يستطيعون الذهاب إلى مدارسهم دون المخاطرة بفقد أحد أطرافهم في الطريق.

السيد الأمين العام، لقد قلتها بنفسك في خطبتك في أوسلو: لقد أكدت أن مجرد وجود، أو حتى الخوف من وجود لغم واحد فقط، يمكن أن يوقف العمل في قرية بأكملها، ويمكن أن يوقف العمل في حقل بأكمله، ويمكن أن يجعل من المستحيل على الأسر، أو على قرى بأكملها، أن تستمر وأن تهيئ ظروفًا مناسبة للمعيشة. وينبغي لنا أن ندرك أننا بدون الألغام ستكون لدينا بلدان يمكنها أن تزيد إنتاجها الزراعي ضعفين أو ثلاثة أضعاف فتساعد نفسها بنفسها. يجب علينا أن نتخلص من هذه الألغام المضادة للأفراد، ويجب أن نفعل ذلك اليوم بدلاً من الغد.

وأطلع إلى اليوم الذي ينتج فيه آخر لغم مضاد للأفراد. سيكون هذا يوماً حسناً للبشرية. وأطلع إلى اليوم الذي يزال فيه آخر لغم مضاد للأفراد. سيكون هذا يوماً حسناً للبشرية. ويجب أن يأتي هذا اليوم بسرعة. وأطلع إلى اليوم الذي تحل فيه هذه المسألة بحيث لا تطرح علينا مرة أخرى على الإطلاق.

وينبغي لنا في الوقت نفسه أن نعمل على تحسين الظروف الأساسية لحياة الأفراد العاديين في مناطق الصراع. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها أن نمنع تحول الأفراد إلى لاجئين دائمين.

التمويل أن يتيح التنمية المستدامة دون سيادة السلام والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان. ولن يكون هناك أثر دائم للجهود التي نبذلها في مجال السلم والأمن أو الإغاثة الإنسانية إلا إذا بذلت الجهود لتحقيق التنمية المستدامة.

والدائمك تؤيد تأييداً تاماً برنامج الأمين العام للإصلاح. ونرى أن البرنامج في مجمله اسهام حيوي في تعزيز المنظمة وفي سبيل جعلها أكثر استجابة وشرعية وفعالية. وألاحظ أيضاً روح الأمين العام في خلق حافز أكبر لموظفي الأمم المتحدة وجعل الخطوط أقصر كثيراً بين الأمين العام وكل من يعملون من أجل تحقيق هدفنا ونصرة قضيتنا في هذا المبنى وفي كل أنحاء العالم.

ويتعلق الإصلاح بتحويل الموارد إلى المهام الأساسية للأمم المتحدة، أي تحويل الموارد من الإدارة إلى التنمية، وبإيجاز، الحصول على مردود أكبر للنقود مركزياً وعلى الصعيدين الوطني والمحلي.

ويشكل برنامج الإصلاح مجموعة متكاملة. وينبغي للجمعية العامة أن تتناولها على هذا الأساس. ويجب أن يحظى البرنامج في مجمله بالتأييد السياسي للجمعية خلال الأسابيع القادمة. ويؤيد بلدي مجموعة الإصلاحات هذه تأييداً تاماً وكاملاً.

لقد بدأ تنفيذ الأعمال التمهيدية في سبيل إصلاح مجلس الأمن. وإن توسيع عضوية المجلس أساسي لتعزيز شرعيته. ويجب في نفس الوقت حماية فعاليته وقدرته على صنع القرار. ولكن - وأعتقد أن هناك كلمة "لكن" - ينبغي لنا أن نتحد لكي نحقق الإصلاح. إننا مجتمعون هنا لكي نحقق الإصلاح، ولكي نفتح فصلاً جديداً في إصلاح الأمم المتحدة وتحديثها.

ويجب القول إنه لا يمكن لأية مؤسسة أن تضطلع بمهامها دون أساس مالي سليم. ووفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية يجب أن يعتبر محك علاقتها بالأمم المتحدة. انني لست بليونير، بل قد لا أكون مليونيراً. غير أنني رئيس وزراء بلدي وأعرف الطريق. وأعلم، نيابة عن بلدي، التزاماتنا. وأعلم أيضاً نيابة عن بلدي، الواجبات المالية الملقة على عاتق بلدي. ولهذا أتمنى أن تكون هذه الدورة نقطة تحول أيضاً لكل البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. لأن الأساس المالي السليم يتطلب أولاً وقبل كل شيء أن تدفع الدول الأعضاء أنصبتها كاملة وفي الوقت المحدد ودون أية شروط. ويجب أن تحدد أنصبة الدول

مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية من العقاب. فهذه مسألة أساسية متعلقة بالمصادقية، مسألة أساسية متعلقة بتبعات الأعمال وبالعدالة. ومن الضروري وضع تاريخ محدد لمؤتمر دبلوماسي في عام ١٩٩٨ للمحافظة على الزخم من أجل الإنشاء المبكر للمحكمة، بنهاية هذا العقد.

إن الحاجة إلى مساعدة البلدان الأشد فقرا لا تزال هامة كالعهد بها. وهذه البلدان حسب رأي لا تجتذب ما يكفي من تدفقات رأس المال الخاص، وليست لديها الإمكانيات للاستفادة من تحرير التجارة الدولية. وقد حان الوقت للعمل. حان الوقت لتضييق الفجوة بين الخطب الرنانة والأعمال الملموسة. وأود تذكير الجمعية بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن، وأود التذكير بالالتزامات المقطوعة هناك، ورؤيتنا لتضييق الفجوة بين الخطابة والإجراءات الفعلية. فالتعليم والصحة ومشاركة المرأة أمور أساسية.

ودور منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا غنى عنه. وأود أن أركز بوجه خاص على أهمية الأمم المتحدة بوصفها منظمة تعمل بولاية عالمية وعلى أساس نهج عالمي من التنمية المستدامة والأمن والحكم الصالح. ودعوني أذكر على سبيل المثال المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، المعقود في بيجين. وينبغي أن يكون من مهام منظومة الأمم المتحدة ذات الأولوية كفاءة المتابعة الفعالة لهذه المؤتمرات.

إن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون في طليعة الجهود العالمية لكفالة التنمية المستدامة للجميع. ومع ذلك دعونا نتكلم مباشرة وبوضوح وصدق. إن منظمات الأمم المتحدة الإنمائية المعنية تعتمد كلية على التبرعات، وللأسف، أخذت هذه التبرعات في التناقص في السنوات الأخيرة. وأعتقد أن من الأمانة القول بأن منظمات الأمم المتحدة الإنمائية نفسها يمكن أن تلقى عليها اللائمة جزئيا في أزمة التمويل الناشئة. فهي كثيرا ما عجزت عن التعاون. وشعر كثير من المانحين بالاحباط وهم يرون منظمات الأمم المتحدة تشرع في منافسة مكلفة من أجل الحصول على التمويل. ومجرد عدم تمكن منظمات الأمم المتحدة حتى الآن من إنشاء مقار مشتركة على المستوى القطري يأتي دليلا على هذه الحالة.

وهنا أشعر مرة أخرى بأن مقترحات الأمين العام للإصلاح تمثل مساهمة هامة نحو تصحيح هذه الحالة المؤسفة. فلنحتفظ بدار واحدة منسقة للأمم المتحدة في

في العام الماضي أختبرنا مرة أخرى كيف يمكن للآزمات أن تندلع بسرعة في مناطق مختلفة من العالم. وهذا يؤكد الحاجة إلى أن يكون المجتمع الدولي قادرا على الرد بسرعة وبصف واحد لمنع انتشار العنف والمعاناة الإنسانية. وكما ذكر الأمين العام، اتخذ بلدي، الدانمرك، زمام مبادرة إنشاء فرقة احتياطية متعددة الجنسيات على درجة عالية من الاستعداد في إطار اتفاقات الأمم المتحدة للقوات الاحتياطية. وقد افتتح الأمين العام رسميا العنصر التخطيطي لهذه الفرقة في بلدي في وقت مبكر من هذا الشهر. وتتخذ هذه المبادرة لتعزيز القدرة على الرد السريع، ويجب المضي قدما في تنفيذها. ويجري العمل على تحسين قدرة الأمم المتحدة على التخطيط مما يساعد على تخفيض الوقت الإجمالي للرد.

ويجب تعزيز القدرة في الميادين الأخرى أيضا. وقد ثبتت أهمية الشرطة المدنية في كثير من العمليات الأخيرة. ويجب علينا تحسين قدرة ضباط الشرطة المدنيين وتدريبهم على حد سواء.

وفي العام القادم سنحتفل بالذكرى الخمسين لإنجاز كبير في تاريخ البشرية، هو اعتماد الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويتمثل الهدف النبيل للإعلان في حماية الأفراد - وليس مصالح الدول. وجميع الناس متساوون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة من العنف. وبالتالي فإن المعايير التي وضعها الإعلان عالمية بمحض طبيعتها. وأي تنكر لالتزامات حقوق الإنسان أمر غير مقبول وينم عن عدم احترام للكرامة الإنسانية.

وفيما يتعلق بموضوع المصادقية، أود أن أشير إلى وجوب الربط بين العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والنتائج المترتبة على ذلك. ومن ثم، أعتقد أن تطورا حديثا هاما آخر حدث منذ اعتماد الإعلان هو إنشاء مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وأرحب بالمفوضة السامية الجديدة، السيدة ماري روبنسون. وهي ستلقى دعمنا الكامل في مساعيها لتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وكفالاته.

إلا أن احترام حقوق الإنسان يقتضي أيضا عدالة دولية. وعقب محاكمات نورمبرغ اعتقدنا جميعا استحالة حدوث المحرقة (الهولوكوست) مرة ثانية، إلا أننا نشهد حالات جديدة من جرائم إبادة الشعوب. ومن ثم نحن في حاجة إلى محكمة جنائية دولية دائمة. ولن نسمح بأن يفلت

وثمة حاجة لذلك من أجل مستقبلنا المشترك. فلنقرر ولننفذ أعمال المتابعة.

ونقطة الثانية هي ما يلي: إننا نحتاج إلى الأمم المتحدة، والأمم المتحدة بحاجة إلينا. ويجب علينا ضمان التمويل اللازم للمنظمة العالمية ووكالاتها الإنمائية. ويجب علينا القيام بذلك لنجعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمنا. وعلى كل عضو أن يدفع بالكامل، وفي الوقت المقرر، ودون شروط.

وأخيرا، نقطة الثالثة هي أنه يجب علينا التصدي لمخلفات الماضي السلبية. فلا يمكننا حل مشكلة اللاجئين والمشردين دون أن نجعل عودتهم إلى بيوتهم ممكنة. ولن يمكنهم القيام بذلك ولن يقوموا بذلك ما دامت سلامتهم الجسدية تتهددهم الألغام البرية الوحشية المضادة للأفراد، وما دام مستقبلهم السياسي يتهدده مجرمو الحرب الذين لا تطالهم يد العدالة.

إن حقوق الإنسان ليست مجرد كلام. ومن حقوق الإنسان أيضا وجوب أن يتمكن الإنسان من أن يعيش حياة آمنة. ولقد قلنا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقد في كوبنهاغن ما يلي، "لا يسعك بعد الآن أن تجد دولا آمنة دون أن تجد شعوبا آمنة فيها". هذا ما نحتاج إلى تحقيقه بمساعدة الأمم المتحدة.

وهذا العالم ليس عالما مثاليا، بيد أنني لا أزال متفائلا. وبفضل مؤازرة الأمم المتحدة، بوصفها منظمة للشعوب ومنبثقة عن الشعوب، يمكننا أن نجعل هذا العالم مكانا أفضل. فلنعمل سويا لجعل القرن الحادي والعشرين أكثر سرورا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس وزراء مملكة الدانمرك على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بول نروب راسموسين، رئيس وزراء مملكة الدانمرك من المنصة.

كل بلد، ودعونا نكف عن التنافس بين منظمات الأمم المتحدة ونتعاون بفعالية بدلا عن ذلك. هذه رؤيا نريد أن نهتدي بها وأن ندعمها.

إن المشاكل الكثيرة جدا التي تواجه الأقليات عموما وليس السكان الأصليين فقط في عالمنا، يجب التصدي لها بأسلوب متماسك. ويجب أن تكفل إعطاء السكان الأصليين نفوذا حقيقيا في المسائل التي تهمهم.

ولهذا السبب قام بلدي، الدانمرك - بتعاون وثيق مع السكان الأصليين في غرينلاند - بدعوة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لأن تنشئ، في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محفلا دائما للسكان الأصليين. وينبغي أن تكون لهذا المحفل ولاية واسعة تغطي نطاقا واسعا متنوعا من القضايا. ويجب أن تكفل للسكان الأصليين أنفسهم إمكانية المشاركة النشطة والفعالة في إنشاءه وعمله.

إن الأمم المتحدة تمثل المستقبل لنا جميعا على هذا الكوكب - وهو مستقبل يمكن تحسينه بتعاون أوثق مع المنظمات الإقليمية. ويجب تعزيز هذا التعاون. ومنذ التغييرات السياسية في أوروبا التي بدأت في أواخر الثمانينيات، اضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام في تلك المنطقة. ويمثل هذا الدور تعبيرا طبيعيا عن مركزها بوصفها ترتيبا إقليميا بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على نحو وثيق مع الأمم المتحدة في عدد من المجالات. والمنظمة باضطلاعها بالمسؤولية داخل منطقتها الجغرافية الخاصة، تسهم في قدرة الأمم المتحدة على التصدي للآزمات في مناطق أخرى.

لقد أولى وزير خارجيتي، بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أهمية عليا لتعزيز العلاقة بين المنظمة والأمم المتحدة. ولنا اتصالات متكررة مع الأمين العام ونشجع على توثيق الصلات بين الأمانتين.

واسمحوا لي أن أختتم بياني. لقد آن أوان الإصلاح، كما قال الأمين العام بحكمة بالغة، وأود في هذا الصدد أن أثير ثلاث نقاط.

النقطة الأولى هي أن برنامج الإصلاح الذي اقترحه الأمين العام جدير بأن يلقى منا الدعم الكامل. وإذا اعتمد هذا البرنامج فإنه سيحسن كثيرا من حالة هذه المنظمة.

من خلال تفانيه في الاضطلاع بالمهمة الموكولة إليه، وبذل غاية الجهد من أجلها.

ويسرني أيضا أن أتقدم بأخلص تهانئا إلى الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان. ووفدي على اقتناع بأن السيد عنان سيسهم إسهاما بارزا في دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية ومسؤولياتها عنها، وفي إدارة المنظمة. ونود أن نؤكد له تعاوننا الكامل معه خلال مدة ولايته.

إن أكبر تحد يواجهه عالمنا اليوم هو التنمية الاقتصادية، ولا سيما تعزيز النمو الاقتصادي المستدام مع تنمية اجتماعية عادلة، خاصة في البلدان النامية في العالم. وبالنسبة إلى دول جزرية صغيرة نامية مثل فيجي، وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية في العالم عموما، نحتاج إلى بيئة اقتصادية دولية تدعمها عدالة اقتصادية. ونحتاج إلى بيئة اقتصادية دولية تكفل وجود حياة أفضل في جميع بلدان العالم وليس في عدد قليل منها فحسب. وإن الوتيرة البطيئة للتنمية الاقتصادية، وحتى انعدام وجود هذه التنمية في العديد من بلدان العالم، مع ما يرافق ذلك من آفتي البطالة والفقر، هما تهديدان للسلم والأمن الدوليين.

وخطورة هذا التحدي الأكبر آخذة في الازدياد أكثر فأكثر، حيث يعوق التنمية الاقتصادية عدد من السياسات والاتجاهات والإجراءات التي تتخذ من جانب واحد وتنتشر في عالمنا اليوم. وإن سياساتنا وخططنا وبرامجنا الإنمائية تتردى تدرجا خطيرا بفعل الصعوبات في إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وتزايد معدلات التبادل التجاري سوءا، وعدم كفاية تدفق رؤوس الأموال المعدة للاستثمار، وأعباء الدين المتزايدة حدة، والاتجاهات الحمائية، والشعور بالرضا وعدم الرضا تجاه نقل التكنولوجيات، وتقلب أسعار الصرف. وليس للبلدان الصغيرة مثل بلدي، وجميع البلدان النامية في الواقع، تأثير حقيقي على هذه المسائل، سوى وقوعها ضحايا.

إن ميثاق الأمم المتحدة يدعو إلى تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي الدولي لجميع الشعوب. وهو يشتمل ضمنا، إن لم يكن بصورة بيّنة، على مبدأ العدالة الاقتصادية. ونحن، بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، علينا واجب أخلاقي وإنساني جماعي يقتضي منا تقديم بعضنا المساعدة والعون إلى بعض. وعلينا واجب جماعي بجعل عالمنا مكانا أفضل للعيش فيه. ولقد حان الوقت

خطاب يدلي به سعادة الأونرابل ميجور جنرال سيتيفيني ليغامامادا رابوكا، رئيس الوزراء والوزير المناط به المسؤولية الخاصة عن استعراض الدستور، ووزير التنمية الإقليمية وشؤون التعدد العرقي في جمهورية فيجي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به سعادة الأونرابل ميجور جنرال سيتيفيني ليغامامادا رابوكا، رئيس الوزراء والوزير المناط به المسؤولية الخاصة عن استعراض الدستور، ووزير التنمية الإقليمية وشؤون التعدد العرقي في جمهورية فيجي.

اصطحب الأونرابل ميجور جنرال سيتيفيني ليغامامادا رابوكا، رئيس الوزراء والوزير المناط به المسؤولية الخاصة عن استعراض الدستور، ووزير التنمية الإقليمية وشؤون التعدد العرقي في جمهورية فيجي، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني سرورا كبيرا أن أرحب برئيس الوزراء والوزير المناط به المسؤولية الخاصة عن استعراض الدستور، ووزير التنمية الإقليمية وشؤون التعدد العرقي في فيجي، معالي الأونرابل ميجور جنرال سيتيفيني ليغامامادا رابوكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الميجور جنرال رابوكا (فيجي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يهنئكم بلدي ووفدي بحرارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. إن انتخابكم لهذا المنصب السامي هو تقدير لكم ولبلدكم العظيم أوكرانيا على حد سواء. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم خلال مدة ولايتكم.

ويسرني سرورا كبيرا أيضا أن أنقل امتناننا وتقديرنا العميقين إلى الرئيس المنصرف للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، السفير غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، الذي ترأس الدورة بمهارة وخبرة ودبلوماسية على أكمل وجه، وتميز بإدارته القوية للدورة

التجارة الدولية من جولة أوروغواي إلى منظمة التجارة العالمية يتسم بتغييرات سريعة يمكن أن تؤدي إلى تهميش البلدان النامية الصغيرة مثل بلدي.

وإن الهيئة الاستثنائية لمنظمة التجارة العالمية قد ضيقت تضيقا كبيرا من نطاق إعفاء الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات)/ منظمة التجارة العالمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق باتفاقية لومي. وفيجي هي من بين البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ التي ستتضرر من جراء هذه الترتيبات الجديدة إذا ما جرى الاستمرار في تقويض ترتيبات اتفاقيات لومي. وعلاوة على هذا، فإن هذه الترتيبات الجديدة قد فتحت المجال لسياسات وأعمال تترك البلدان النامية الضعيفة غير محمية ومعرضة لخطر الركود الاقتصادي.

وفي حين تصر منظمة التجارة العالمية على نهج الساحة المتكافئة، لا تزال هناك أوجه غريبة تفرض مشاكل على البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وكما هو الأمر بالنسبة لفيجي فإن أكبر العوائق التي تواجهنا في مجال التجارة الدولية تتمثل في صغرنا وبعدها وعدم إمكانية وصولنا إلى الأسواق الخارجية. ولا تزال الكوارث الطبيعية السنوية، وهي نتيجة الأحوال المناخية لموقعنا الجغرافي، تشكل بالوعة كبيرة تبتلع مدخرات حكومتنا في شكل مشاريع لإعادة التأهيل. ومثل هذه الزيارات الموسمية الغاضبة للطبيعة يمكن أن تفسد علينا خطط ميزانيتنا ومواردنا الشحيحة.

إن نطاق وحجم صادرات الدول الجزرية الصغيرة مثل فيجي محدودان جدا ولا يمكنها أن تسود أو أن تكتسح أي قطاع من قطاعات تجارة السلع الأولية. وفي هذا السياق، يشعر وفدي بخيبة الأمل البالغة إزاء القرار الأخير الذي اتخذته الهيئة الاستثنائية لمنظمة التجارة العالمية ضد صادرات الموز من بلدان منطقة الكاريبي إلى الاتحاد الأوروبي.

إننا لا نطلب منة من أحد. إننا نرجو فقط منحنا فترة انتقال ملائمة ومعقولة لتمكيننا من التكيف. ولا يمكن أن يحدث ذلك بين عشية وضحاها؛ لذلك ينبغي أن تبقى الترتيبات الخاصة لكي تتيح لنا الفرصة لإيجاد وسائل للمواءمة والإحلال.

للأمم المتقدمة النمو في العالم ولجميع المنظمات الدولية التي تستطيع المساعدة، أن تتعاون وتكفل العدالة عن طريق تمكين البلدان النامية في الجهود التي تبذلها من أجل الإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ويوجد عدد من الطرائق التي يمكن بها مساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويعوق البلدان النامية، حتى تلك البلدان التي لديها موارد طبيعية، عدم وجود رؤوس أموال لتعبئة هذه الموارد لصالحها. فالبلدان النامية بحاجة إلى تدفق مستمر لرؤوس الأموال المستخدمة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية حفز النمو الاقتصادي وإدامته. والمطلوب وجود استثمارات أجنبية مباشرة واستثمارات في القطاع الخاص على حد سواء للمساعدة على تنويع الأنشطة الاقتصادية وزيادتها، ولا سيما حيث يكون التصنيع خيارا.

وبوسعنا عن طريق تنويع اقتصاداتنا أن ننتج المزيد للتصدير والتجارة. والواقع أن التجارة هي أفضل وسيلة لتوليد الدخل والتنمية بصورة مستدامة. وترمي التجارة الدولية المعولمة القائمة حاليا، على نحو مثالي، إلى كفاءة وجود نظام متعدد الأطراف منفتح وآمن وعادل وشفاف ويمكن التنبؤ به حيث يستطيع جميع المشاركين فيه الاستفادة منه.

إن الواقع الذي نواجهه يختلف اختلافا كبيرا عن المثل الأعلى الذي نتبناه. نحن لا نعيش في عالم مثالي، بل في عالم واقعي، حيث التجارة الدولية تسيطر عليها الدول الصناعية المتقدمة النمو. إن فيجي وغيرها من البلدان النامية والأقل نموا في العالم مضطرة إلى التنافس على الأسواق مع العمالة الصناعية. وساحة التجارة الدولية ليست متكافئة على الرغم من البيانات المتكررة بهذا المعنى. وفي الواقع لا توجد ساحة متكافئة. فهي في الواقع تتسم بأوجه التباين في القوة والنفوذ والموارد وبمستويات عالية شديدة الانحدار يكاد لا يمكن التغلب عليها تكبح البلدان الصغيرة مثلنا. وحتى يتسنى للبلدان الصغيرة مثل فيجي أن تبقى وأن تنمو، يتعين علينا الاحتفاظ بالترتيبات الخاصة لصادراتنا الأساسية، التي تمنح شعبنا الأمن الاجتماعي والاقتصادي.

ويؤمن بلدي إيمانا راسخا بأن العولمة هي الظاهرة المعاصرة في ميدان التجارة الدولية. وإن تحويل قواعد

الثقيلة لا تؤدي فحسب إلى ركود التنمية الاقتصادية بل تؤدي أيضا إلى خنق التنمية الاجتماعية. وإنني أدعو إلى اعتماد حل فعال ومنصف وذي توجه تنموي من مشكلة المديونية، حتى لا تكون عبئا بل أداة نافعة لخدمة التنمية المستدامة.

لقد شددت على النمو الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة باعتباره توجهها يتوجب علينا اتباعه. وبلدي وحكومتني ملتزمان بهذا الهدف بالكامل. ولكن حتى يكون النمو الاقتصادي مستداما ونافعاً وذا نوعية جيدة، ينبغي وضع العنصر البيئي في صدارة جميع جهودنا الإنمائية.

وعلى الرغم من عقد الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة بغرض إجراء استعراض شامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، لا توجد حتى الآن التزامات واضحة من جانب العديد من البلدان المتقدمة النمو بالعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف البيئية وعلى سبيل المثال خفض انبعاثات غاز الدفيئة إلى المستويات المحددة دولياً. وبلدان جزر محفل المحيط الهادئ هي من بين أضعف البلدان بالنسبة لتغير المناخ من حيث مستوى ارتفاع منسوب مياه البحر والاحترار العالمي. لذلك من الضروري أن يسعى جميع أعضاء المجتمع الدولي سعياً جهيداً لقطع التزام سياسي حازم قبل انعقاد مؤتمر كيوتو القادم، باعتماد بروتوكول أقوى لتعزيز الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

وفي هذا الصدد، يضم وفدي صوته إلى أصوات التقدير التي أعرب عنها الآخرون لما يقدمه القطاع الخاص والمجتمع المدني من اهتمام ودعم في البحث عن حل دولي مقبول لتلك الهموم العالمية. ومن مظاهر هذا الدعم التي تلقى ترحيبنا البالغ تلك المنحة التي قدمتها مؤسسة تيرنر بمبلغ بليون دولار دعماً لبعض الأنشطة الحيوية التي تقوم بها الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى المزيد من هذه المساعدات لإدامة وتقوية عمل الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها.

وأود الآن أن أتطرق إلى موضوع الأمن الدولي. فنحن نشهد الآن فترة من التحول المشهود في العالم، وهو تحول يبشر بالخير فيما يتعلق بالسلم والأمن الدائمين. لقد انتهت الحرب الباردة منذ مدة، وتجاوزنا مرحلة التوترات والتهديدات للسلم والأمن التي تمخضت عنها. ونتيجة لذلك، وباعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، خطونا خطوة جديدة نحو نزع السلاح النووي.

إن السعي المحموم للتجارة الحرة، الذي يؤدي إلى آثار ضارة جداً بالبلدان الصغيرة وإلى فقدان حريات أساسية أخرى، لن يخدم أغراض استئصال الفقر وإزالة المظالم الاجتماعية والاقتصادية. إننا نسعى إلى تحقيق تكافؤ الفرص في عالم تسوده التباينات في الموارد والسطوة الاقتصادية.

إن منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تتوخى الإنصاف والعدالة في مداولاتها وقراراتها وأن تحرص على تجنب الأساليب التي تمعن في الإضرار بالبلدان النامية المتضررة أصلاً. إننا ننشد المساواة في تفهم موقف الضعفاء والصغار. وننشد إيجاد حرية حقيقية في مجال التجارة، حيث أن التجارة لا تزال هي أفضل وسائل التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية.

إن إمكانية وصول البلدان النامية للتكنولوجيات الجديدة السليمة بيئياً أمر حيوي أيضاً بالنسبة للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام. هناك حاجة بالنسبة للبلدان النامية مثل فيجي للاشتراك، في المنجزات السريعة والحقيقية في تكنولوجيات البلدان المتقدمة النمو والصناعية والانتفاع منها والإسهام فيها. وينبغي تيسير إمكانية وصول البلدان النامية إلى المعلومات الموثوق بها عن التكنولوجيات السليمة بيئياً وينبغي مد يد المساعدة لها في مجال التنمية المؤسسية وبناء القدرات من أجل نقل هذه التكنولوجيات. وإن إمكانية الوصول إلى المعرفة من أجل التنمية حق لجميع الدول، ولا ينبغي أن تكون مجرد حكر على حفنة قوية لخدمة أغراضها الأنانية.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية حافز هام من أجل التنمية بيد أن قيمتها لم تتحقق بعد. فأربعة بلدان فقط هي التي لبّت أو فاقت هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي. وتجديد الالتزام بهذا الهدف ضروري للوفاء بالالتزامات التي حددها ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذه المرحلة من تنميتنا فإنها تعتبر حافزاً تمس إليه الحاجة بالنسبة لجهودنا الذاتية.

ولا تزال مدفوعات المديونية الخارجية تشكل قيلاً أساسياً على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية عموماً. فمدفوعات المديونية

يمكننا من أن نخطو بثبات نحو القرن القادم. وأود أن أرحي الشكر للأمين العام على توصياته البناءة المتكاملة.

وسيقوم وفدي بدراسة واعية لتوصيات الإصلاح الجريئة الشاملة، ونحن نؤيد مقترحاته من حيث المبدأ. وإننا ننادي - في تطبيق هذه الإصلاحات - بأن تعود بالنفع على الدول الأعضاء الصغيرة، بما في ذلك زيادة مشاركتها في منظومة الأمم المتحدة. ومن دواعي سرورنا على وجه الخصوص أن الأمين العام قد حدد الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التعاون في مجال التنمية، بوصفها أنشطة رئيسية. وتتفق مقترحاته مع ما يوليه وفدنا من أولوية عليا للنمو الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة. وقد ذكرت من قبل أن على الأمم المتحدة أن تقوم بدور بناء وحفّاز، في إطار سياساتها للاقتصاد الكلي، لتيسير عملية النمو الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة، مما يمكن البلدان النامية، التي تشكل الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة، من أن يكون لها نصيب متساو في فرص تحقيق الثروة.

إننا نؤيد تأييدا كاملا الطرح الذي يقول إن حفظ السلام سيظل أداة لا غنى عنها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. وقد قام بلدنا، على صغره، بدوره في برامج حفظ السلام الدولي باتساع المسرح العالمي تقريبا، منذ انضمام بلدنا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠. والواقع أن فيجي تعد - من حيث السكان - من أكبر المساهمين بقوات في برامج الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد ضحى كثير من أفراد حفظ السلام بحياتهم في هذه العمليات. ولكننا نظل أمة ملتزمة بهدف السلام الدائم في العالم. ويعنّ لي أن أضيف هنا بكل تواضع أن من دواعي اعتزازنا وفخرنا أن يكون أحد مواطنينا، وهو اللواء يوشي كوروتي، قد تم تعيينه قائدا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهو ما يعكس درجة التزام أمتنا الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها المليون، تجاه سلام العالم وأمنه.

وتضم مقترحات إصلاح الأمم المتحدة تدابير جديدة بشأن الإدارة والكفاءة من شأنها أن تخفض التكاليف الإدارية، ولكن تدابير خفض التكلفة لن تحل الأزمة المالية الخائفة التي تعاني منها منظمنا حلا كاملا. وإنما يحلها وفاء الدول الأعضاء بدفع مساهماتها في وقتها. وإننا ندعو الدول الأعضاء التي لديها متأخرات للأمم المتحدة جميعا إلى تسوية تلك المتأخرات بالكامل على وجه السرعة وبدون شروط.

ومع أن هذا تطور محمود، فإن الطريق ما زال طويلا نحو تحقيق هدف منظمنا بتحويل سيوفنا إلى أدوات للحرب وحرابنا إلى أدوات للبذر.

وتأتي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إضافة إلى قائمة هامة من الصكوك السياسية والقانونية التي تستهدف تقليص إنتاج وتخزين الأسلحة النووية. فقد قطعنا شوطا كبيرا في جهودنا لمنع قيام محرقة نووية على كوكبنا، ولكن وجود الأسلحة النووية وتحسينها لا يزال شبحا جاثما فوق رؤوسنا. ويهيئ الوضع الدولي الحالي ظروفا مناسبة للمجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة على الأسلحة النووية، للقيام بالخطوات اللازمة نحو إزالة الأسلحة النووية من على ظهر البسيطة ومعاهدة الحظر الشامل هي خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها تفتقر إلى وجود إطار زمني لإزالة جميع الأسلحة النووية من بين ظهرانيها.

إن وفدنا ليتوجه بدعوة إلى المجتمع الدولي يحثه فيها على البدء بأسرع ما يمكن في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف وحظر إنتاج جميع الأسلحة النووية وتطويرها، مع ضمانات مقبولة للتحقق. كما يحث وفدنا الدول الحائزة على أسلحة نووية على تدمير جميع مخزوناتهما منها وجميع الترسانات النووية، في ظل ضمانات دولية مقبولة للتحقق، ومن ثم تخلص العالم من جميع الأسلحة النووية إلى الأبد.

ويرحب وفدنا بحرارة بالانتهاء في الأسبوع الماضي في أوصلو من مشروع معاهدة تحظر تطوير الألغام البرية المضادة للأفراد أو إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها. وإننا ندعو دول العالم كافة إلى توقيع تلك المعاهدة والتصديق عليها.

وللأمم المتحدة دور حاسم في تحقيق جميع هذه الأهداف، سواء منها ما يتعلق بالتنمية المستدامة أو بنزع السلاح. ولا بد لها من أن تكون لديها القدرة الدائمة على التحرك لكي يكون لها فاعليتها. ولا ينبغي لها أن تكون مقيدة أو مهترئة أو منحازة، وإنما لا بد لها لمواجهة التحديات الجديدة من أن تكون ذات كيان مبسّط. لا بد لمنظمة عالمية مهمة كمنظمنا أن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات، مما يعزز أهميتها وكفاءتها. ولقد ظل المجتمع الدولي كله، ومنه بلدي، يدعو إلى إصلاح الأمم المتحدة. ولقد مضى وقت طويل، ولكن ها هو الأمين العام الجديد يقدم مقترحاته بإعادة تشكيل المنظمة بشكل

تصبح أداة أو صنيعة للأقوياء لفرض إرادتهم وبالشروط الخاصة بهم.

وإنني إذ أتكلم بصفتي رئيسا لحكومة بلد جزري صغير نام، أؤيد تماما مبدأ القدرة على الدفع باعتباره معيارا أساسيا وعلامة قياسية يمكن أن تقرر على أساسها اشتراكات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالتالي يؤيد بلدي تأييدا كاملا توصية لجنة الاشتراكات بأن جدول الأنصبة المقررة لجميع الدول الأعضاء التي يقل حصتها من الدخل الوطني المعدل عن النسبة الدنيا الحالية وهي ٠,١ في المائة يجب أن يقدر على أساس قسطها الفعلي من الدخل المعدل. ونحن نؤيد أيضا النسبة المقررة الدنيا الموصى بها وهي ٠,٠١ في المائة. كما أننا نحث على أن الحد الأعلى ينبغي ألا يخفض أكثر من ذلك لأن أي تخفيض سيلغي أثر تخفيض الحد الأدنى الموصى به حاليا.

ويؤيد وفدي إنشاء محكمة جنائية دولية. فالجرائم المرتكبة حديثا ضد الإنسانية، بما في ذلك الإبادة الجماعية جعلت من المحتم على المجتمع الدولي أن يقوم بعمل حازم ضد الذين يرتكبون هذه الأعمال البشعة. ويحدونا أمل خالص أن تتوج الجهود الحالية من جانب المجتمع الدولي بالنجاح وأن نكون في العام المقبل في موقف يمكننا من اعتماد معاهدة يجري بموجبها إنشاء محكمة جنائية دولية.

ويؤكد بلدي بشدة على أن حماية وأمن الدول الصغيرة يجب أن يبقيا شاغلا رئيسيا للأمم المتحدة. فهناك تهديدات متزايدة لحكومات منتخبة ولسيادة وأمن دولها، من قبل الشبكات عبر الوطنية للإجرام والمخدرات وغسل الأموال والإرهاب. وهذه الآفات آخذة في الانتشار، والتعاون والعمل الدوليان ضروريان لمواجهتها.

ولا يزال الشرق الأوسط مرجلا يغلي بالصراع والتوتر والعنف والموت المبكر، وقد بلغ الموت المبكر للأسف أبعادا مأساوية منذ انعقاد دورة الجمعية في السنة الماضية. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الدخول في مفاوضات حقيقية من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. كما ندعو المجتمع الدولي أيضا إلى الإسهام في تحقيق سلام عادل ودائم.

وقد أشدت في العام الماضي بجمهورية الصين الشعبية وتايوان لجهودها من أجل تسوية الخلافات

وإذ نمضي قدما في طريق إصلاح الأمم المتحدة، يجب أن نكفل شمول مجلس الأمن في عملية الإصلاح. وما زالت بلدنا ترى ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن ليكون انعكاسا صادقا للتوزيع الجغرافي العادل، بما يراعي الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة. وينبغي أن تتيح إصلاحات مجلس الأمن فرصة الاشتراك في مقرراته، وشفافية أعماله، ووجود صلة بنائة مع الجمعية العامة، وتضييق نطاق واستخدام حق النقض.

وفي إطار موضوع توسيع عضوية المجلس، يود وفدنا أن يشير مرة أخرى إلى التوصية التي قدمها إلى الجمعية العامة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بشأن عضوية مجلس الأمن، وخاصة العضوية غير الدائمة. إننا نؤيد بقوة توسيع العضوية غير الدائمة على أساس منصف، تتبنى فيه المناطق الأصلية والفرعية نظاما للتناوب، بما في ذلك فرض حظر على إعادة الانتخاب بعد انقضاء العضوية مباشرة.

كما أعتقد أيضا أنه بنفس الطريقة التي يشكل بها الكاريبي منطقة فرعية خاصة تابعة لمجموعة أمريكا اللاتينية، ينبغي أن تصبح منطقة جنوب المحيط الهادئ، التي تتألف من ١٤ دولة جزرية مستقلة، ثمان منها أعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى استراليا ونيوزيلندا، ينبغي أن تصبح منطقة فرعية خاصة، لضمان استمرار وجود عضو ممثل من منطقتنا.

وهذه التغيرات متطلبات أساسية للأمم المتحدة ديناميكية تتمتع بالمصداقية في الألف المقبل.

ويحتاج مجتمعنا الدولي الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى نظام للدبلوماسية الوقائية قادرة على الاستجابة بسرعة وبشكل ايجابي وسلمي للصراعات المحتملة وللتهديدات بالإبادة الجماعية. ولا يزال بلدي يدعو إلى قيام شعبة أو وحدة للأمم المتحدة تضطلع بالدبلوماسية الوقائية لمنع الصراعات وحلها. ويجب أن تكون هذه الشعبة قادرة على تلقي المعلومات والتقارير الاستخبارية ومقابلتها وتحليلها وتفسيرها، بغية الاكتشاف المبكر للصراعات المحتملة والرد المبكر للتقليل إلى أدنى حد من هذه الصراعات واحتوائها وحلها بالتعاون مع الدول الأعضاء ذات الصلة. واسمحوا لي أن أكرر أنه في هذه الشعبة لا بد أن يكون هناك تمثيل كاف للمهارات والخبرات من الدول الصغيرة لأن هذه الشعبة يجب ألا

فجميع الدول تستفيد من الاستقرار والتيقن اللذين تحققا في النظام الجديد لقانون البحار. والاتفاقية، بتعريفها لاختصاصات الدول في المجالات البحرية، وبتحديد هـا لحقوق الدول وواجباتها، تمثل إسهاما هاما في السلم والأمن الدوليين.

والمؤسسات التي أنشئت بموجب هذه الاتفاقية، وأخص بالذكر السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار، والعمل الذي يجري الاضطلاع به بالنسبة للمحيطات في الأمم المتحدة ذاتها يتطلب دعم المجتمع الدولي، إذا ما أريد لإنجازات الاتفاقية أن تعزز، وإذا ما كان لوعدها بجني شعوب العالم للمنافع أن يتحقق.

وفي العام الماضي، أعربت عن تأييدي القوي لمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين. وأجدد دعوتي مرة أخرى هنا.

ويخبرنا تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن "التنمية البشرية لعام ١٩٩٧" عن المستقبل الباهت للسكان الأصليين في جميع المجتمعات تقريرا التي يتواجدون بها.

وإنها لمأساة كبيرة حقا أن السكان الأصليين شهدوا تدمير قيمهم وعاداتهم على أيدي السكان القادمين. فهم يواجهون التمييز في فرص العمل وعدم المساواة في التعليم ويزداد حظهم سوءا بالنسبة لما يتسم به الفقر من أبعاد لا علاقة لها بالدخل.

وإن الاحتفال بالعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم وبرنامج الأنشطة المتعلقة بالعقد وجهود المجتمع الدولي للإعداد لمشروع إعلان الأمم المتحدة لحقوق السكان الأصليين ستعني القليل أو لن تعني شيئا إذا بقي السكان الأصليون في عالمنا أناسا محرومين. وإن صندوق الأمم المتحدة الطوعي للسكان الأصليين، أيأ كانت جدواه، ليس سوى قطرة في بحر ما هو مطلوب حقا لتسهيل تنمية السكان الأصليين. وبرنامج البنك الدولي لمساعدة السكان الأصليين محدود جدا في نطاقه وتطبيقه. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يفعلوا أكثر. إن بقاء السكان الأصليين مهدد.

وإن بلدي وطن لمجموعتين من السكان الأصليين، من الفيجيين والروتومانيين، ولكنه أيضا وطن لآخرين أتوا الى بلدنا مؤخرا. ويمثل القادمون الجدد نصف سكان بلدي تقريبا. وكان من التحديات الكبرى التي تواجهنا الملاءمة

بينهما. وأود أن أجدد مناشدتي لهما للعمل من أجل الوحدة. ونحن في فيجي نتمتع بعلاقات ممتازة معهما، بالرغم من التزامنا الصارم بسياسة "الصين الواحدة". ونحن في المحيط الهادئ لا نزال نتمتع بكرمهما واهتمامهما برفاهية شعوب جنوب المحيط الهادئ. وجمهورية الصين الشعبية وتايوان تتمتعان بصداقتنا وثقتنا. وترحب فيجي والدول الأعضاء الـ ١٥ في محفل جنوب المحيط الهادئ، بمشاركتهما في الحوار السنوي لما بعد المحفل وبالمشاورات مع كل منها. ونتمنى بشدة أن يجدا معا حلا لمستقبلهما المشترك.

وبالمثل، أحث كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية على التفاوض لإيجاد حل من شأنه أن يحقق السلام الدائم والوحدة لشعب كوريا.

إن فيجي دولة تقع في المحيط. وشأنها كشأن العديد من البلدان الجزرية يعتمد تقدمنا وتنميتنا على أراضينا وعلى البحر المحيط بنا. وبالتالي فإننا حريصون على أن تستغل البحار بطريقة سليمة بيئيا، وأن تتم تنمية الموارد البحرية بشكل منتظم ومستدام حتى يمكن أن تستفيد منها الأجيال الحاضرة والمقبلة. ونحن نصر على هذا النهج على المستوى الوطني ونؤيد بقوة الجهود المماثلة على المستويين الإقليمي والعالمي.

وخلال العقد الماضي، اعتمدت منطقتنا عددا من المعاهدات والإعلانات التي تعالج موضوع إدارة أفضل للمحيطات. ومؤخرا، في أعقاب قرار رؤساء حكومات محفل جنوب المحيط الهادئ، اتخذت المنطقة مبادرة للتفاوض مع الدول التي تصيد الأسماك في المياه البعيدة لإنشاء منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك لتنفيذ أحكام اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ والاتفاق المتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وهذه المبادرة مبادرة هامة صممت لتعزيز الاستخدام الرشيد لموارد الأسماك القيمة في المنطقة بحيث تستفيد منه الدول الساحلية والدول التي تصيد في المياه البعيدة. ونحن نتطلع نحو نتائج ناجحة لهذه المفاوضات.

وبما أن فيجي كانت أول دولة صادقت على اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، أشعر بالامتنان إذ أنه بفضل جهود الكثيرين، بما في ذلك بلدي، لحل المشاكل المعلقة، تتمتع الاتفاقية اليوم بتأييد عالمي وبمشاركة شبه عالمية.

جميع المجتمعات في مجتمع فيجي المتعدد الأعراق والثقافات.

وفي الواقع، هناك سمة مبتكرة لدستورنا الجديد هي أنه ينص على تشكيل حكومة متعددة الأحزاب. ويستهدف هذا تمكين جميع الأحزاب السياسية التي تفوز بمقاعد في البرلمان خلال انتخابات عامة من أن تمثل في مجلس الوزراء. ولا يساورنا أدنى شك - ولنا، في الواقع، ملء الثقة - في أنه مع التزام الجميع ونيتهم الحسنة وتعاونهم، سيرهن هذا النهج الرائد، المتمثل في الجمع بين جميع المجتمعات في عملية صنع القرار الوطني وفي الحكومة والبرلمان، على أنه أفضل طريقة لتوطيد وتعزيز السلم الراسخ والوحدة والتقدم في بلدنا الصغير فيجي. ونحن عازمون من خلال تنوعنا العرقي والثقافي، على بناء أمة قوية بالمشاركة التامة من جميع المواطنين والمجتمعات فيها.

نحن أبناء العالم. فنحن الذين نجتمع هنا نمثل حكومات العالم وشعوبه. وفي مقدورنا تسهيل التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام الذي يتضمن المشاركة التامة والمتساوية لبلدان العالم النامية. فلنجعل هذا ضرورة عالمية.

اليوم أناشد الجميع أن نكرس أنفسنا من جديد لالتزامنا بالأمم المتحدة. فعلى أسس المثل العليا التي قامت عليها، مثل المحبة المتبادلة والعدالة والرعاية، دعونا نجعل عالمنا مكاناً أفضل للعيش فيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء والوزير المناط به المسؤولية الخاصة عن استعراض الدستور، ووزير التنمية الإقليمية وشؤون التعدد العرقي في جمهورية فيجي على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب الأونرابل اللواء سيتيفيني ليغامامادا رابوكا، رئيس الوزراء، والوزير المناط به المسؤولية الخاصة عن استعراض الدستور، ووزير التنمية الإقليمية وشؤون التعدد العرقي في جمهورية فيجي، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي سعادة الأونرابل جاكاي مريشو كيكويتي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة. وسيتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧.

بين مصالح وتطلعات هؤلاء المواطنين والتوفيق بينها وبين مشاعر ومفاهيم سكاننا الأصليين ومركزهم البارز. وإننا نعمل على ضمان التعايش السلمي والتعاون مع كفالة الأمن والاحترام للحقوق الأساسية لجميع مواطنينا.

ويسرني بالغ السرور أن أتكلم باختصار عن التطورات الأخيرة في بلدي، فيجي، أمام هذه الجمعية. لقد أبقى وفدنا الجمعية على علم بالتطورات السياسية، وبخاصة بجهودنا لوضع دستور جديد تقبل به جميع المجموعات العرقية في البلاد. ودستورنا المعمول به حالياً، أي دستور ١٩٩٠، أعلن لضمان تمثيل متكافئ في البرلمان للسكان الأصليين لضمان وحماية وتعزيز مستقبلهم في بلادهم. وفي العام الماضي قامت لجنة باستعراض هذا الدستور. وبعد تقديم تقرير للجنة قامت لجنة برلمانية مختارة تتألف من ممثلين لجميع الأحزاب السياسية في برلماننا بالدراسة المطلوبة للتقرير وتوصلت إلى توافق في الآراء يقضي بتعديل دستور ١٩٩٠. ولقد أدخلت التغييرات في قانون تعديل الدستور لعام ١٩٩٧، الذي أقره بالاجماع مجلسا الشيوخ والنواب، وأصبح قانوناً وقع عليه رئيسنا في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧. وسيصبح الدستور المعدل ساري المفعول في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٨.

ولا أعزم تقديم جميع تفاصيل الدستور الجديد، وسأكتفي بالقول إنه يتضمن قانوناً راسخاً للحقوق يضمن ويحمي الحقوق المتساوية والحريات الأساسية لجميع الأفراد والجماعات، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو المركز الاقتصادي. وبالإضافة إلى سلطة قضائية مستقلة فإن المواطنين يمكنهم اللجوء إلى صاحب المظالم وهيئة حقوق الإنسان في مجال حماية حقوقهم الأساسية. وما زال الدستور يجسد كامل الحق في تقرير المصير للفيجيين الأصليين وشعب الروتومان، بما في ذلك حقهم في الاحتفاظ بنظام إداري منفصل لحماية مصالحهم ورعايتهم.

وهناك سمة فريدة للدستور هي اشتماله على اتفاق يعترف ببعض المبادئ، بما في ذلك المبادئ التالية: الحفاظ على ملكية الأراضي، بما في ذلك ملكية الفيجيين الأصليين للأرض طبقاً للعرف الفيجي؛ وحق جميع الأشخاص في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية والاحتفاظ بلغتهم وثقافتهم وتقاليدهم؛ والتزام جميع الأحزاب السياسية وزعماء هذه الأحزاب بالتعاون في تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة لضمان مراعاة مصالح

إلى اتخاذ إجراءات الإصلاح المناسبة لكي تحسن من قدرتها على معالجة تحديات الاقتصاد العالمي الجديد.

وبغية تسهيل عملية الإصلاح في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي، شاركت الدول النامية بنشاط وفعالية في العمل المبذول لوضع "خطة للتنمية" لتأمين الاختتام الناجح للمفاوضات في هذه العملية الهامة. واختتمت هذه المفاوضات في حزيران/يونيه ١٩٩٧، وأود أن أشيد بفريق الجمعية العامة العامل المخصص المفتوح باب العضوية في هذه المسألة لعمله الجيد.

وخطة التنمية، إذ تبنى على نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة، تشدد على أن النمو الاقتصادي المستدام حيوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل البلدان، خاصة منها البلدان النامية. وبينما تعترف خطة التنمية بأهمية السياسات والتدابير القومية في عملية التنمية، فإنها تدعو إلى العمل من أجل بيئة اقتصادية دولية ديناميكية تبني القدرات، مشتملة على جوانب مثل نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح، وقائم على قواعد قانونية، وعادل وآمن وغير مميز وشفاف ويمكن التنبؤ به وعلى تعزيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعرفة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو الخطة إلى المزيد من التعاون الدولي في تعبئة الموارد المالية وإتاحتها من أجل التنمية. كما أنها تؤكد الحاجة إلى حل فعال وعادل ومتوجه إلى التنمية ودائم لمشاكل الديون الخارجية وخدمات الديون للبلدان النامية.

إن الكثير من البلدان النامية ليست باستطاعتها أن تستفيد من العمليتين التوأم - تحرير الاقتصاد العالمي وعولمته. هاتان العمليتان تفيضان بلدانا قليلة بينما تسبب عدم الاستقرار والتهميش لبلدان أخرى، وخاصة البلدان النامية. والبلدان الأقل نموا تواجه أكبر المخاطر من زيادة التهميش. وهذا هو السبب في أنها تواصل المطالبة بمعالجة هذه الاتجاهات غير المتساوية، وبأن تعتمد منظمة التجارة الدولية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة تدابير معينة ومحددة للتخفيف من الآثار الضارة الناشئة عن تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي. وينبغي أن تشمل هذه التدابير على دعم مالي وتقني طويل المدى، ونقل التكنولوجيا وتحسين الأداء التجاري للدول النامية. ومن الضروري أيضا تأمين المشاركة الكاملة والفعالة للدول النامية في عمليات صنع القرارات الاقتصادية الدولية.

السيد كيكويتي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي من فضلكم، سيدي أن أقدم منكم، في البداية، بتهانئي المخلصة على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وعلى نفس المنوال نتوجه بتهانئنا لأعضاء المكتب على انتخابهم. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم في اضطلاعكم بالمسؤولية الجسيمة التي أنيطت بكم.

وأود أيضا أن أعرب عن شكري للسفير الماليزي غزالي اسماعيل على الطريقة القديرة التي اضطلع بها بمسؤولياته أثناء رئاسته للدورة الأخيرة. وفي هذا المنعطف، أود أن أشيد إشادة خاصة بالسيد كوفي عنان على انتخابه الجدير به أمينا عاما للأمم المتحدة وعلى الطريقة الكفؤة التي يضطلع بها بمسؤولياته. وإذا تأمل المرء في جدول أعمال هذا الاجتماع لتبين له أنه اجتماع تاريخي للجمعية العامة، وأنكم، سيدي، ستظلون في الذاكرة لسنوات عديدة قادمة. وإنني شخصيا أشعر بالفخر والامتنان لارتباطي بهذا الاجتماع.

في العام الماضي، وهنا في نيويورك، انتخب أعضاء المجموعة ٧٧ والصين بلدي، تنزانيا، لرئاسة المجموعة. وكانت الأشهر التسعة الماضية أو نحو ذلك في هذا المنصب خبرة مثيرة مفعمة بالتحدي لي ولزملائي ببعثتنا لدى الأمم المتحدة ولكل حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة. وشغلنا باجتماعات ومناقشات ومفاوضات متعددة بالنيابة عن المجموعة. ويسرني أن أقول إنه على الرغم من بعض الانتكاسات، تحقق نجاح وتقدم مشهودان في كل جهودنا. كان كل هذا ممكنا عن طريق تعاون وتأييد كل أعضاء المجموعة، وفوق كل شيء، روح الفريق الواحد التي سادتها. ونحن نشكر كل الأعضاء على تأييدهم.

(تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد العربي (مصر)).

قبل سنتين، اجتمع قادة العالم هنا للاحتفال بمرور خمسين عاما على وجود الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى قياس التقدم الذي تم والدروس المستخلصة، عمل رؤساء الدول والحكومات على رسم إطار مؤسسي ومعايير للعمليات التي يمكن أن تحسن صلة الأمم المتحدة بالواقع وفعاليتها في بيئة دولية متغيرة. وفي هذا السياق، وجد أن الأمم المتحدة، إلى جانب أدوارها التقليدية في المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتقديم المساعدة الإنسانية من الضروري أن تضع مسائل التعاون الإنمائي في مركز أنشطة المنظمة. واحتاجت الأمم المتحدة نفسها

والمناقشة حول التنمية وثيقة الارتباط بالمناقشة حول البيئة. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، عقدت دورة استثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بعد خمس سنوات من وضعه. ومن المؤسف أن الدورة الخاصة لم ينتج عنها اتفاق أو التزامات محددة بصدد المسائل المتشابكة الخاصة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا. فعلى الرغم من أنه أمكن الاتفاق بشأن إجراءات المتابعة المتعلقة ببعض المسائل الفرعية مثل الغابات والطاقة وتغير المناخ والتصحر والمياه العذبة وغيرها، فإن انعدام الاتفاق المحدد بصدد المسائل المتصلة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا مضاد للتحقيق الفعال للقليل مما اتفق عليه من مسائل.

في البيان الذي أدلى به رئيس بلادي، فخامة السيد بنجامين وليام مكابا، أمام الدورة الاستثنائية، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أكد أن على كل البلدان أن تجدد تكريس نفسها لإعلان ريو لكي تحقق هدفها النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. كما أكد الحاجة إلى خلق بيئة اقتصادية دولية تيسر ذلك بدرجة أكبر، لتمكين البلدان النامية من النجاح في الحصول على موارد جديدة وإضافية وعلى التكنولوجيا بشروط ميسرة أو مجانا. وأود أن أكرر تلك الدعوة اليوم.

والمؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة العالمية الأخرى التي عقدت منذ ١٩٩٠ سيحل أيضا أوان استعراضها في المستقبل القريب. ونحن نؤمل في أن تظهر روح جديدة من المشاركة الدولية في حل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية المتعددة التي تواجه البلدان النامية بوجه خاص، وأن يستمر الدعم الدولي المقدم من جانب المجتمع الدولي لتنفيذ البرامج العديدة لهذه المؤتمرات.

في السنوات الأخيرة، تطور التعاون بين بلدان الجنوب فأصبح طريقة هامة لمواجهة حاجات التنمية للبلدان النامية. ونحن مقتنعون بأن التعاون بين بلدان الجنوب يتيح أساسا سليما لدعم النمو الاقتصادي وزيادة القدرات التقنية للإسراع بالتنمية في البلدان النامية. وتتعهد دول مجموعة الـ ٧٧ والصين بتكثيف تعاونها وتضامنها الحاضرين بين أعضائها من أجل تشاطر تجارب التنمية وحل بعض مشاكل التنمية التي تواجهها.

وبصدد التدفقات المالية، من المحتم عكس تيار التدهور العام في المساعدة الإنمائية الرسمية وبلوغ الأهداف المتفق عليها وهي ٠,٧ في المائة بانتهاء القرن. ونحن نناشد البلدان الأكثر نموا أن تعيد تأكيد التزاماتها ببلوغ هذا الهدف. ويجب أيضا تقوية الموارد الأخرى للمساعدة المالية الخارجية بشروط ميسرة لتمكينها، دون مشروطة، من زيادة موارد الإنفاق دعما للبلدان النامية.

وبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة المتعددة الأطراف، يكتسب نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية أهمية خاصة. بيد أن تدفقات محفظة الاستثمار الأجنبي المباشر تتوجه إلى عدد قليل جدا من البلدان النامية، هي تلك التي تنمو بسرعة؛ بينما لا يصل من تلك التدفقات إلا القليل، أو لا شيء، إلى البلدان الأقل نموا. وعلى سبيل المثال، لم تتلق أفريقيا سوى نسبة صغيرة من المجموع الصافي للتدفقات الخاصة، على الرغم من الإصلاحات الشاملة التي ما زالت تطبقها. والتحدي الذي واجه المجتمع الدولي في هذا الصدد هو أن يؤمن وصول تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار أيضا إلى البلدان الأقل نموا من أجل الإسراع بخطى نموها. ويمكن عمل هذا عن طريق تحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأقل نموا.

والمديونية الخارجية هي إحدى العقبات الرئيسية في جهود التنمية في الكثير من البلدان النامية. ومن المعترف به أنه حتى مع انتهاز سياسات اقتصادية سليمة ومع التقدير الكامل لترتيبات إعادة جدولة الديون التي اتخذت، ما زالت البلدان النامية تواجه عبء خدمة الديون الذي لا قبل لها به. لذلك تقوم حاجة ماسة إلى اعتماد حلول دائمية لمشاكل الدين الخارجي وخدمات الديون، وخاصة في البلدان الفقيرة المتصلة بالديون. كما يجب بذل المزيد من العمل في مجال إلغاء أصول الدين والعنف عنها. ونحن نقدر المبادرات الأخيرة لتخفيض الديون، في إطار شروط نابولي لنادي باريس، وأيضا داخل الإطار المتعدد الأطراف، مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ورغم هذا، فيجب أن تكون مقاييس الأهلية أكثر مرونة لمساعدة المزيد من البلدان للاستفادة من هذه الترتيبات. أما الحالة الآن فهي أشبه بالكابوس للبلد لكي يصبح مؤهلا من حيث المشروطيات التي ينطوي عليها الأمر ومن حيث الوقت الذي يستغرقه قبل أن يحصل على الفوائد الأولى بعد ذلك التأهيل. وهذا يشابه أن تكون قريبا جدا من الشيء وتكون رغم ذلك بعيدا جدا عنه.

ولئن كانت الأسلحة النووية لا تزال تشكل خطراً جسيماً محتملاً على السلم والأمن الدوليين، فإن الأسلحة التقليدية قد أحدثت آثاراً مدمرة، وبخاصة في مناطق الصراع. ومن بينها الألغام البرية المضادة للأفراد التي تشوه الأبرياء وتقتلهم، حتى بعد انتهاء الحرب بوقت طويل. وتظهر آثار هذه الأسلحة في جميع أنحاء العالم، وتظهر بأعنف أشكالها في أنغولا وكمبوديا وموزامبيق والبوسنة. وتؤيد تنزانيا وستواصل تأييد فرض حظر في العالم كله على هذه الأسلحة من خلال إطار عملية أوتاوا، وتتطلع إلى أن تصبح طرفاً فعالاً في الصك الذي أبرم للتو في أوغندا، بالنرويج. وفي الوقت نفسه، نأمل ألا تكون إزالة الألغام البرية المضادة للأفراد هدفاً في حد ذاته، بل جزءاً من الهدف الإجمالي المتمثل في إزالة الأسلحة الأخرى، لا سيما أسلحة التدمير الشامل.

إن الأمم المتحدة إذ تتصدى لتحديات السلام والتنمية، لا تزال تواجه مشاكل سياسية عديدة تحتاج إلى حل عاجل إذا كان للإنسانية أن تزدهر. ومن أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى أوروبا، ومن آسيا إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، تواجه الأمم المتحدة المهمة الشاقة المتمثلة في تعزيز السلم والديمقراطية والحكم السليم بوصفها الدعامات الدائمة للتنمية.

ونهنئ شعب ليبيريا على إجراء انتخابات ديمقراطية ناجحة نأمل أن تكون إيذاناً ببدء حقبة جديدة من السلام في ذلك البلد. والآن، إذ يسعى إلى استرداد مركزه والبدء في مهمته الشاقة المتمثلة في المصالحة الوطنية والالتزام والتعمير الاقتصادي، فإنه سيحتاج إلى دعم المجتمع الدولي.

وفي الوقت الذي تخرج فيه ليبيريا من الدمار والمعاناة، نشعر بقلق عميق لأن سيراليون تغرق بدرجة أكبر في حالة من الفوضى على حساب السلام والتنمية والديمقراطية في ذلك البلد. وقد شاركت حكومة تنزانيا مشاركة تامة في الجهود المبذولة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا لاستعادة الديمقراطية والحكم الدستوري في سيراليون. وحتى في هذا الوقت المتأخر، لا يزال يحدونا الأمل في أن يدرك العسكريون في سيراليون حماسة بليتهم ويوافقوا على إعادة بلدهم إلى الحكم الدستوري. وخلال ذلك الوقت، فإن الجهود المستمرة لمنطقة غرب أفريقيا، وأفريقيا عموماً، تستحق الدعم المتزايد لإنهاء الدورة المدمرة للانقلابات العسكرية في سيراليون.

وأتفق مع الأمين العام على أن إصلاح الأمم المتحدة ليس حدثاً بل عملية. وقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ واقتراحات الأمين العام توفر أساساً لمناقشة إصلاحات الأمم المتحدة. بيد أنه يخالفنا شعور قوي بأنه يجب التأكيد على المحور الإجمالي للسياسة وعلى رسالة المنظمة التي تهدف إلى تعزيز دورها الاقتصادي.

وفضلاً عن ذلك، يجب أن تظل المؤسسات التي تعالج القضايا الاقتصادية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الإقليمية الهامة. ويجب أيضاً أن تعزز لكفالة المراعاة التامة للمشاكل الإنمائية للبلدان النامية.

أما بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، فإن بلدي يؤيد تحقيق المزيد من الديمقراطية والإنصاف في هذا الجهاز الحاسم من أجهزة الأمم المتحدة. ونؤيد توسيع عضويته في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة، مع حصول الأعضاء الإضافيين في الفئة الدائمة على حق النقض. وينبغي أن يشمل التوسيع في الفئتين اليابان وألمانيا، إلى جانب التمثيل المنصف للبلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ويجب أن تشجع كل الإصلاحات على تحقيق الأهداف والمبادئ العريضة للميثاق وعلى تعزيز كفاءة الأمم المتحدة في كل المجالات. كما يجب على الإصلاحات أن تسهم في دور أكثر إيجابية وفعالية للأمم المتحدة في تشجيع السلام العالمي والتنمية، وأن تلبى تطلعات البلدان النامية. وأنا على ثقة من أننا سنتمكن من تحقيق توافق عريض في الآراء ما دمنا جميعاً منخرطين في المداولات بحسن نية وكنا على استعداد للنظر في جميع الشواغل المشروعة.

وتقدر تنزانيا التغيرات التي حدثت في مجال نزع السلاح. وقد لا يتجلى خطر الحرب النووية في الوقت الحالي في المجابهة الأيديولوجية التي عرفها الماضي، ولكنه لم يختف ولم ينحسر. فلا يزال ماثلاً أمامنا، ويتعين علينا أن نقاوم أي شعور بالرضى بأننا اليوم أكثر أماناً بأي شكل. فما زالت الدول تملك رؤوساً نووية، بل ويجري تصنيع أجيال جديدة من هذه الأسلحة. فينبغي أن تظل الإزالة التامة لهذه الأسلحة الغرض الرئيسي لجدول أعمالنا في مجال نزع السلاح.

الصعوبات التي يواجهها ذلك البلد صعوبات ضخمة. وعملية الانتعاش من الآثار الأدبية والمادية والروحية الهائلة للإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ ستكون بطيئة ومؤلمة. وإن رواندا إذ تجاهد لمعالجة آثار الإبادة الجماعية، والمصالحة مع نفسها والاستمرار في طريق الشفاء والتجدد الوطنيين، فإنها تحتاج إلى تضامننا ودعمنا.

ومع تولي الرئيس لوران كابيلا قيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تبدأ عملية العودة إلى الحكم الديمقراطي وإن كان ذلك بشكل بطيء. ونذكر أنها لن تكون عملية سهلة أو سريعة، نظرا للتصلب السياسي وسياسات الاستبعاد السياسي التي تعرض لها ذلك البلد لعقود. ونحن نقدر ضخامة مهمة إعادة البلد إلى وضعه الصحيح واستعادة المؤسسات الحكومية والمضي صوب تحقيق الانتعاش الديمقراطي. وفي ضوء تلك الخلفية، فإن أشد ما تحتاجه جمهورية الكونغو الديمقراطية حكومة وشعبا هو التضامن والتفهم والدعم المادي من المجتمع الدولي.

وقد عجلت المشاكل السياسية في منطقة البحيرات الكبرى بحدوث مأساة إنسانية خطيرة إذ أرغم الملايين على الحياة في المنفى بوصفهم لاجئين. وقد ألقى ذلك عبئا ضخما على بلدان المنطقة، بما فيها بلدي، الذي تعين عليه أن يتحمل ذلك العبء دون موارد مناسبة. ونحن نقدر العمل الهائل الذي اضطلعت به وكالات الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإنسانية غير الحكومية فيما يتعلق بتقديم المساعدات اللازمة للغاية إلى اللاجئين. والواقع أنه لولا هذا الدعم لكانت حياة اللاجئين لا تطاق أبدا. وحتى مع هذه المساعدة التي نقدرها تقديرا كبيرا، فإن العبء الذي يقع على عاتق الدول المستقبلة للاجئين لا يزال ضخما.

إن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية لاستضافة اللاجئين ستخلف آثارا بعيدة المدى ستظل هذه البلدان تعاني منها حتى بعد اكتمال عودة اللاجئين. ويشير ذلك القضية الأساسية المتعلقة بمساعدة بلدان اللجوء، ليس فقط في التعامل مع المهمة المباشرة المتمثلة في الوفاء باحتياجات اللاجئين، بل أيضا مع الآثار بعيدة المدى لاستضافتهم. ويحتاج هذا الجانب إلى التصدي له.

وفي أنغولا، لا تزال نشعر بالقلق إزاء مناورات يونيتا لتعطيل عملية تنفيذ اتفاقات لوساكا. ومما يضيف إلحاحية على قلقنا الترددي المستمر للحالة في البلد واحتمال العودة إلى الأعمال القتالية السافرة والحرب، بكل ما يحمله ذلك من تدمير ومعاناة لشعب ذلك البلد. ونحث يونيتا على التخلي عن سياساتها التعويقية والامتنال لاتفاقات لوساكا للسلام. ونأمل أن تظل الأمم المتحدة مهتمة بأنغولا.

ولا تزال الحالة في منطقة البحيرات الكبرى خطيرة. ونتائج عقود من سوء الحكم في بعض بلدان المنطقة مروعة من حيث المعاناة والحرب والموت والفرص الضائعة لتسخير قدرتها الإنمائية الضخمة. ونأسف لأن الحالة في بوروندي لا تظهر عليها أية علامة للتحسن. وتصر السلطات العسكرية على إحباط مساعي المنطقة في إطار مبادرة أروشا، برئاسة المعلم جوليوس نيريري، لتيسير عملية الحوار السياسي.

إن تنزانيا والبلدان الأخرى في المنطقة مستمرة في جهودها لأننا نرى أنه لا بد من الحوار سوى الحرب والمزيد من المعاناة التي تصيب المدنيين الأبرياء. وليس للمنطقة مصلحة في بوروندي سوى المساعدة. وعلى الصعيد الإقليمي، عقدت اجتماعات في أروشا في ٤ أيلول/سبتمبر، وأكد القادة من جديد التزامهم بالبحث عن السلام في بوروندي ودعوا السلطات العسكرية هناك إلى التخلي عن سبيل المواجهة والتماس الحوار والاتفاق السياسي مع كل العناصر في بوروندي.

وقد أكدت المنطقة وبشكل قاطع أنه لا ينبغي أن يكون لدى سلطات بوروندي أي وهم في أنه سيكون بوسعها أن تدفن رؤوسها في الرمال أو تأمل في زوال المشكلة. بل عليها أن تواجه الواقع ببساطة وترتفع على النحو الواجب إلى مستوى المناسبة. ولا شك في أن المنطقة والمجتمع الدولي لا يمكنهما أن يتركاها وحدها ولا أن يسمحا لها بأن تقود البلد إلى الدمار والحرب، بكل ما يترتب على ذلك من مشاكل بالنسبة لبوروندي وجيرانها. وأود أن أناشد المجتمع الدولي أن يواصل مساعدة المنطقة لكي يتحقق هدفنا وهو استئناف الحوار لكي يسود السلام في ربوع ذلك البلد.

ولحسن الحظ فإن الحالة تستقر بشكل مطرد في رواندا، وبخاصة بعد عودة معظم مواطنيها الذين أرغموا على الذهاب إلى المنفى بوصفهم لاجئين. ومع ذلك فإن

تعزيز هذه المنظمة عن طريق دعمها دعماً كاملاً غير مشروط، سياسياً ومالياً، لتمكينها من خدمة البشرية على نحو أفضل.

الرئيس بالنياية: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية شيلي، معالي السيد خوسيه ميغيل إنسولثا.

السيد إنسولثا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسعدني سعادة خاصة أن أتقدم اليكم، يا سيدي الرئيس، بأصدق تهانٍ وتهاني حكومتي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة. إن انتخابكم سيكفل تصريح أعمال الجمعية العامة بمهارة وحياد وكفاءة كبيرة في هذه اللحظة الهامة التي تمر بها الجمعية العامة، والتي سيتعين عليها فيها اتخاذ قرارات قد تكون حيوية لمستقبل المنظمة.

إن دورة الجمعية العامة التي بدأناها الآن لها أهمية خاصة نظراً لأن غرضها هو كفالة أن تكون الأنشطة المتعددة الأطراف في المستقبل مضمونة الصلاحية والفعالية والمصادقية. ومع إكمال الأمم المتحدة لأكثر من ٥٠ عاماً من عمرها، نحن بحاجة إلى أساليب جديدة للنظر إلى العالم، دون أن ننسى الإنجازات العديدة التي تحققت والخبرة القيمة التي اكتسبت من النجاحات والاختناقات على حد سواء.

وهذا وقت ملائم لتجديد التزامنا بالعمل المتعدد الأطراف بوصفه المبدأ الموجه للعلاقات الدولية والأداة الضرورية لحل الأزمات والمشاكل التي تتجاوز قدرة أية دولة، مهما كانت أهمية تلك الدولة أو قوتها، على أن تحلها بمفردها.

ويتسم ذلك بأهمية خاصة إزاء نزعة الأحادية التي برزت مؤخراً كسمة من سمات الساحة الدولية. فالواقع الدولي الجديد يجعل لزاماً على الدول أن تعمل معاً حتى تتصدى بنشاط وعزيمة لمشاكل البيئة، والجريمة المنظمة، والحد من الأسلحة، وحقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي، والفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي، والعديد من القضايا الأخرى.

لقد ساهمت شيلي باستمرار في أعمال المنظمة، وستظل تقدم، في حدود إمكانياتها، دعمها القوي لعمل المنظمة العظيم في كل محافلها.

وربما لم تعد الصومال تشاهد على شاشات تلفزيوناتنا أو لم تعد جدرة بأن تحتل عناوين الأخبار، إلا أنها لا تزال مشكلة يجب ألا تنسى. فالبلد لا يزال مجزئاً، والقتال بين الفصائل المتصارعة لم ينته بعد. وثمة إمكانية لحدوث بعض التطورات الإيجابية من خلال مبادرة السدير. وينبغي للأمم المتحدة الاستمرار في المشاركة عن كثب في الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية والرامية إلى إرساء سلام دائم في الصومال.

وفي الصحراء الغربية أيضاً، نشعر بالقلق من الجمود الظاهر في تنفيذ خطة التسوية. ونحن نكرر الإعراب عن تضامننا مع الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة بوليساريو)، ونعرب عن الأمل في أن تثمر مبادرات ممثل الأمين العام، في شخص وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق جيمس بيكر، وتزيل الصعوبات السياسية السائدة في تنفيذ خطة التسوية.

إن تنزانيا لا تزال تتابع عن كثب التطورات الجارية في الشرق الأوسط التي تهدد الآن السلام في المنطقة. وفي هذا الصدد، تعرب تنزانيا مجدداً عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني وتدعو السلطات الفلسطينية والإسرائيلية للاستمرار في جهودهما لتدعيم الحوار والمضي قدماً في وضع ترتيبات دائمة من أجل السلام. ونحن لا نزال على اعتقادنا بأن السلام الدائم في المنطقة، في نهاية الأمر، يكمن في عودة جميع الأراضي العربية المحتلة وفي تمتع الشعب الفلسطيني تمتعاً كاملاً بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، بما في ذلك إنشاء وطن له داخل حدود معترف بها دولياً.

وفي الختام، فإننا نشهد، ونحن ننتقل إلى القرن الجديد، أن العالم لا يزال مكاناً يحيق به على نطاق واسع الفقر والتخلف، والصراعات والحروب. والطفرات العملاقة التي حققها العلم والتكنولوجيا، والتي مكنت البشرية من استكشاف الفضاء الخارجي وتقليص العالم إلى قرية عالمية، لم توجه حتى الآن على نحو كاف ومتسق إلى تلبية الحاجات الماسة للقسم الأكبر من البشرية. وسينتقل العالم إلى القرن المقبل منقسماً بين أولئك الذين ينعمون بالازدهار والسلام والذين يعيشون في فقر مزر وفي حالة حرب. وبالتالي، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للأمم المتحدة هو ضمان التغلب على هذا التفاوت. والتحدي الذي يجب علينا جميعاً مواجهته هو

لضرورة مراعاة الزيادة التي طرأت في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ الإصلاح الأخير للميثاق، والأهمية المتزايدة زيادة لا تنكر للبلدان النامية.

وتتشارك شيلي في الاتفاق العريض بشأن السماح بدخول ألمانيا واليابان بصفتها عضوين دائمين في مجلس الأمن. وعلى الرغم من ذلك، ثمة اقتناع أيضا بأن ذلك لن يحدث إلا في سياق تمثيل إقليمي مناسب، يشمل أعضاء دائمين آخرين من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ونحن نؤيد إجراء مشاورات والتوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي لشغل هذه المقاعد. ومع ذلك، لا يجب أن يحول ذلك دون قيام الجمعية العامة بدور في حالة عدم التوصل إلى اتفاق إقليمي. وفي هذا الصدد، يتعين على الجمعية أن تبحث بعناية في المقترحات التي تم التقدم بها فيما يتعلق بالتناوب. فهي بلا شك مقترحات جذابة من حيث أنها تتضمن عددا أكبر من البلدان، ولكنها يمكن أن تؤثر على فعالية المجلس وتزيد التوترات بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

أما فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن مسؤوليتها الرئيسية تتمثل في ملء مقاعدها عن طريق عملية تعطي أعضاءها صلاحية قانونية وشرعية وسياسية. ويجب إيلاء النظر في هذه العملية لجميع الإمكانات التي تسمح بوجود تمثيل إقليمي مناسب. وشيلي على استعداد لتقبل أية صيغة تكون انعكاسا لهذا الأمر. ويجب إيلاء نظر جدي لامكانية أن يشغل واحد فقط من أعضائها المركز الدائم المخصص للمنطقة.

ويتعين أيضا بحث مسألة حق النقض بعمق أكبر، مع مراعاة عدة عوامل، من قبيل العوامل القانونية المتعلقة بالالتزامات الواردة في الميثاق، وتطور القانون الدولي الحديث، وعوامل سياسية من قبيل تطور الحالة الدولية، وهي عوامل تختلف اليوم اختلافا كبيرا عن تلك العوامل التي كانت سائدة في وقت إنشاء الأمم المتحدة. ولقد تقدم الرئيس السابق للجمعية العامة ببعض المقترحات الهامة جدا في هذا الصدد ينبغي للدول الأعضاء النظر فيها بعناية.

وتختتم شيلي هذا العام، بشعور من الارتياح، مشاركتها في مجلس الأمن بعد غياب دام أكثر من

أود أن أتكلم أولا عن موضوع مجلس الأمن وعملية إصلاحه. وقد شددت أمام الجمعية العامة في العام الماضي على أهمية زيادة اشتراك الدول الأعضاء في قرارات مجلس الأمن بغية توطيد شرعيته ومنحه الدعم السياسي اللازم لما يضطلع به من أنشطة.

ونحن نكرر مرة أخرى استصواب إعادة النظر في تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للعمل الدؤوب الذي يقوم به الفريق العامل في هذا الموضوع، حيث ساعد على توضيح المواقف المختلفة ومكن من إجراء تقييم سليم لهذه المسألة البالغة التعقيد.

وأود بصفة خاصة الإشادة برئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، السيد غزالي اسماعيل ممثل ماليزيا، لحسه الصادق بالمسؤولية وشجاعته في المبادرة بتقديم مقترحات محددة بشأن هذه المسائل بغية تيسير الصعوبات التي نشأت داخل الفريق العامل والتمكين من تحليلها ومناقشتها بشكل محدد.

إن حكومتي تعتبر أن أي تشكيل للمجلس في المستقبل يجب أن يجمع بين متطلبات فعاليته والحاجة إلى تحقيق تمثيل منصف للبلدان النامية يكون انعكاسا صادقا للزيادة التي طرأت على عدد الأعضاء في السنوات الخمسين الماضية.

وفيما يتعلق بهذه القضايا الأساسية، تؤيد شيلي وتدعم محتوى الإعلان الخاص بتعزيز الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن الذي أصدره رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة الحادي عشر لمجموعة ريو في أسونسيون، في باراغواي، في ٢٤ آب/أغسطس من هذا العام.

فقد أعربنا في ذلك الإعلان عن الأهمية الكبيرة التي نعلقها على عملية توسيع مجلس الأمن وإصلاحه، التي يجب أن تسفر عن اتفاق عام عريض القاعدة يمكن من تصحيح الخلل في تشكيله الحالي، وتحسين آليات اتخاذ القرار، وجعل تصريف أعماله أكثر شفافية، وتمثيل جميع الدول الأعضاء في المنظمة تمثيلا أكثر شرعية.

وفيما يتعلق بالعدد الكلي للأعضاء في مجلس الأمن، نعتقد أن زيادة العضوية إلى ٢٥ عضوا لن تعيق فعاليته، شريطة أن يستجيب التوسيع المطلوب بصورة سليمة

مسؤولياتها الخاصة عن المشاكل الإقليمية، مثلما يتضح، في جملة أمور، في المبادرة التي أطلقتها منظمة الوحدة الأفريقية في عملية أروشا، والأنشطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

إننا ندرك أن عملية الإصلاح لا تقتصر على مجلس الأمن. وقد كان الأمين العام واضحا وصريحا حين أبلغنا بأننا نواجه أوسع الإصلاحات وأبعدها أثرا في السنوات الـ ٥٢ من تاريخ هذه المنظمة. وعليه، فإننا نرحب بتقريره الشامل الذي قدمه في تموز/يوليه الماضي، المعنون، "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". ونحن نوافق على مقترحاته الرامية إلى تحويل القيادة والهيكل الإداري للأمم المتحدة كي تتمكن من العمل بقدر أكبر من وحدة الهدف والتماسك وسرعة الحركة في التصدي للمشاكل.

ونود أن نتقدم إلى الأمين العام وزملائه بامتناننا على التقرير الذي يتعين على هذه الجمعية العامة أن تبثه بتعمق، وستساهم شيلى في المناقشة باهتمام وتقان وبروح منفتحة من توافق الآراء.

وفي هذا الصدد، نوافق على ما ذكره الأمين العام من أن المصدر الرئيسي للضعف المؤسسي في الأمم المتحدة يكمن في أن بعضا من ملامحها التنظيمية أصبحت في غضون نصف القرن الماضي مجزأة وتتسم بالازدواجية والجمود مما أسفر عن عدم فعاليتها في بعض المجالات وتكاثرها في مجالات أخرى. وترى شيلى أن العقبة الرئيسية أمام عملية الإصلاح هي الخوف الموجود في المنظمة من عملية التغيير، الأمر الذي شل العملية منذ أن بدأت هنا في الجمعية العامة قبل أربع سنوات. ولقد حان الوقت أن نعزز جميعنا، في الأمانة العامة والدول الأعضاء على حد سواء، بإظهار إبداعنا الجماعي، وشجاعتنا وقدرتنا الواقعية على الابتكار. إن حقبة البيروقراطية في الأمم المتحدة يجب أن تنتهي لتفتح عهدا جديدا من الإبداع.

ولن نتمكن من إعطاء زخم جديد للمنظمة وتزويدها بالآدوات المناسبة لإجراء التحديث الحقيقي الذي يتوخاه المجتمع الدولي إلا عن طريق وجود إدارة مرنة وفعالة. والإصلاح ليس في جوهره عملية خفض التكاليف أو تقليل عدد الموظفين. فهو يرمي إلى كفالة زيادة حقيقية ومتنامية في الفاعلية السياسية للأمم المتحدة، انطلاقا من مجلس الأمن والطريقة التي يتصدى فيها للصراعات في

٣٠ عاما. وكان قرارنا بالمشاركة نابعا من ضرورة تحملنا مسؤولياتنا الدولية، وقمنا بذلك اقتناعا منا بأننا قادرون على تقديم مساهمة ايجابية.

وأود أنؤكد، كاستنتاج أولي، أن الإسهام القوي الذي يقوم به الأعضاء غير الدائمين في المجلس يكفل قيام توازن حقيقي ويمكن المجلس من تجديد نفسه على مر الزمن. وكانت تجربتنا تجربة غنية، فقد سعينا إلى تركيز إسهامنا، علاوة على مصلحتنا الطبيعية في المسائل التي تتعلق بمنطقة أمريكا اللاتينية، على عدد من المجالات أحرز فيها تقدم محمود كان لشيلي فيه إسهام فعال.

ونحن نرحب بالتقدم الهام الذي أحرزه المجلس فيما يتعلق بمسؤوليته في المجال الإنساني، الأمر الذي أصبح بالضرورة جانبا رئيسيا من جوانب صون السلم والأمن الدوليين. هذا هو أساس البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني. وكان تعزيز هذا الجانب من عمل المجلس إحدى المسائل الرئيسية التي شاركت شيلى فيها. ولقد اقترحنا بدافع من اهتمامنا بهذه المسألة إنشاء آلية تؤسس طرائق اتصال المجلس بالوكالات الإنسانية العامة في الميدان.

وكذلك اهتمت شيلى اهتماما خاصا بضرورة ألا تتخلى المنظومة عن البلدان التي شهدت صراعات حادة بعد انتهاء الصراع، من هنا كان إصرارنا على ضرورة وجود للأمم المتحدة في الميدان عندما يفسح بناء السلام المجال أمام إعادة الإعمار الشامل والأنشطة الإنمائية.

وفيما يتعلق بالجزءات، فقد دلت التجربة على أنه حيث توجد حكومات استبدادية، فإن أنظمة الجزاءات الواسعة لا تعمل إلا على معاقبة السكان بدون أن تحدث أي تغيير سياسي. وإننا نلاحظ التقدم الذي أحرزه المجلس فيما يتعلق بوضع الجزاءات، مثلما هي الحال في القرار ١٠٧٢ (١٩٩٦) بشأن الحالة في بوروندي، والقرار الذي اتخذ مؤخرا بشأن الاتحاد الوطني للاستقلال التام في أنغولا، وهما قراران يمكن أن يؤديا فعلا الأثر المرغوب دونما إلحاق الضرر بالسكان الأبرياء.

وأخيرا، فقد أولت شيلى اهتماما خاصا للشؤون الأفريقية أثناء عضويتها في مجلس الأمن، انطلاقا من إيماننا بأن من الأهمية بمكان مساعدة المجلس على اتخاذ قرارات بشأن المشاكل التي تواجهها تلك المنطقة في هذه اللحظة التاريخية التي تتحمل فيها البلدان الأفريقية

الرئيسيان هما ضرورتها وفعاليتها، واتخاذ القرارات اللازمة بناء على ذلك. لذلك فإننا نشعر بالقلق إزاء التوصية بدمج لجنة المخدرات مع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، حيث أن من شأن هذا أن ينطوي على مخاطرة قصر مشكلة المخدرات على مجرد جانبها الجنائي، وصرف النظر عن عناصر تشكل جزءاً أصيلاً من مشكلة المخدرات، مثل التثقيف والوقاية. وفي الوقت ذاته ينبغي لعملية الإصلاح أن تولي أهمية خاصة للتدابير الرامية إلى تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في أفريقيا، وذلك بدعم الجهود المحلية التي تنفذها بلدان المنطقة لإعادة التشكيل الاقتصادي وتنوع المواد الأولية وزيادة الأمن الغذائي.

ونحن نرحب بالاقترحات الرامية إلى تعزيز مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من الناحيتين المؤسسية والموضوعية، حيث أنها، كما يبدو لنا، ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل تطور المنظمة. إن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها، إلى جانب الديمقراطية والنمو في كنف الإنصاف، هي الأعمدة الثلاثة للمجتمع الدولي المعاصر. وعلى حد تعبير الأمين العام ذاته، فإنها تشكل عنصراً أساسياً من عناصر السلم والأمن الدوليين. وأي تدبير يسهم في تعزيز قدرة المفوض السامي لحقوق الإنسان على أداء مهامه سيلقى من شيلي دعماً قوياً.

كذلك نحن نؤيد بقوة مبادرة الأمين العام فيما يتعلق بالاقترحات المتصلة بالتفاعل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص، اللذين أصبحا جهتين فاعلتين رئيسيتين على الصعيدين الوطني والدولي. لقد حان الوقت للمجتمع المدني، بما في ذلك مجتمع الأعمال، للاشتراك في الأمم المتحدة على مستوى يتفق مع مستوى الإسهام الذي يقدمه منذ وقت طويل.

عالمنا اليوم ويحلها، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات التنمية.

إن العديد من المشاكل التي تواجه المنظمة ناجمة عن أن الدول الأعضاء لم تستجب إلى ضرورة تكيف الآلية الحكومية الدولية مع المتطلبات الجديدة للحالة الدولية. ولعل هذا الجانب هو أحد الجوانب الرئيسية لعملية الإصلاح التي بدأنا فيها.

وعليه، فمن الضروري المضي قدماً في إعادة توجيه وإعادة تشكيل المجلس الاقتصادي بغية التنسيق بين الوكالات وهيئاته الفرعية على حد سواء كي يتسنى له أن يقيم تفاعلاً بين مهامه ومهام الجمعية العامة. ويمكنه بتلك الطريقة، أن يستعيد مركزه القيادي بوصفه جهازاً مرناً وفعالاً، وأن يسهم إسهاماً فعالاً في مواجهة التحديات التي يتضمنها جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة.

ونظراً لولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه، فإن مستقبل علاقته مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ستكون هامة للغاية. وفي هذا الصدد، فإن الاقتراح بإنشاء أمانة موضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يبدو لنا اقتراحاً وجيهاً.

علاوة على ذلك، ينبغي لعملية الإصلاح أن تفسح المجال أمام التقارب الإقليمي المتزايد الجاري داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي الاستعراض الذي سيجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجان الإقليمية، ثمة حاجة إلى إيجاد آليات يمكنها أن تسهم، بدون التأثير على الولايات الإقليمية لكل لجنة، في تحديد أوجه الاتفاق الرئيسية وتوافقات الآراء التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الكبرى التي عقدت برعاية منظومة الأمم المتحدة طوال العقد الماضي والتنفيذ الإقليمي لها.

ونحن نتابع باهتمام الاقتراح بإعطاء المنسق المقيم للأمين العام سلطة على جميع أجهزة الأمم المتحدة في الميدان. فهذا النهج المتكامل الجديد، الذي تستبقي فيه الصناديق والبرامج على استقلاليتها في التصرف، سيفيد في تحقيق التلاحم الضروري وتقليل الميل الطبيعي للاختلاف بين الوكالات المتعددة التخصصات الممثلة، مما يعزز من أنشطتها.

لذلك يبدو لنا أنه من الضروري تقييم الأجهزة الفرعية بشكل أكثر تعمقاً على أن يكون المعياران

وقد قدمت إلينا توصيات بمجموعة من التدابير ترمي إلى زيادة مرونة إجراءات المناقشات في في الجمعية العامة، وتقصير طول الجلسات وتطبيق نهج مواضيعي بالنسبة لقضايا الساعة وتلافي التأخيرات وتمكيننا من التركيز على أهم المسائل. وفي حين يبدو من الناحية التقنية أن هذه الاقتراحات تتصل بالجوانب الشكلية أكثر من اتصالها بالجوانب الموضوعية، فإننا نعلم أنها لن تكون في الواقع مجرد قرارات إجرائية. بل إنها تهدف إلى تعزيز قدرة هذه المنظمة على بناء توافق في الآراء حتى تتوصل إلى مقررات موجزة في أقصر وقت ممكن.

وبالنسبة للمسائل المالية، نؤيد الاقتراح الداعي إلى الميزة المستندة إلى تحقيق نتائج، مع وجود آليات مؤسسية قليلة ذات أثر استراتيجي رئيسي. وهذا، فيما يبدو لنا، ابتكار ذو نتائج بعيدة الأثر بالنسبة للمنظمة. كما نؤيد فكرة إعادة توزيع الوفورات على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إنشاء حساب للتنمية.

لقد ركزنا بياننا على المهمة الكبرى للإصلاح، وهي مهمة تتسم بالصعوبة والتعقيد، وتزخر بالقدرات وكذلك بالمشاكل. ونحن مصممون على إيجاد الحلول التي تحتاجها الأمم المتحدة للنهوض بجميع ولاياتها وتلبية مطالب وأمانى المجتمع الدولي المتلهف على تعليق آمال كبار على المنظمة بالنسبة للمستقبل. ونحن عازمون على ألا نضيع هذه الفرصة التي واقتنا من أجل إعادة تشكيل وتجديد الأمم المتحدة. وفي هذا المسعى يمكننا التعويل على تعاون الوفد الشيلي الكامل.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥